البعد الامني والعسكري
في العلاقات التركية-الامريكية 1991-2008

أ.م.د. لقمان عمر محمود النعيمي
مدير مركز الدراسات الاقليمية-جامعة الموصل

مقدمة:

كانت العلاقات التركية-الأمريكية على مدى خمسة عقود وثيقة وجوهرية ومهمة لكلا البلدين، باستثناء بعض الفترات توترت فيها العلاقات بين البلدين. وقد ساهمت الحرب الباردة (1952-1991) في زيادة قوة تلك العلاقات، وخاصة الجانب العسكري، إذ ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل فاعل في دخول تركيا في التحالف والهيكل الأمني الغربيين، وبذلك ضمنت تركيا نفسها كدولة "غربية"، ومستفيدة من الدعم الأمريكي، كما أيدت الولايات المتحدة دائما انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. ونظرا لأهمية البعد الأمني والعسكري في علاقاتها مع تركيا، فقد مأسست الولايات المتحدة كثيرا من علاقاتها العسكرية الوثيقة مع تركيا بطرق عديدة عبر معاهدات دفاعية طويلة الأجل لا يمكن إهمالها بسهولة من قبل أية حكومة تركية.

وهكذا فإن مفهوم (التحالف الاستراتيجي) بين تركيا والولايات المتحدة يتجسد بصورة واضحة في البعد الأمني والعسكري. وهو ما يفرض بالضرورة اعتماد تركيا المستمر على التعاون مع الولايات المتحدة عسكريا بهذا الشكل أو ذاك. وقد عكست المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا الأهمية الجيوستراتيجية المتجددة لها كحاجز ضد التهديد السوفيتي في سنوات الحرب الباردة، وضد عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وعنصر توازن تجاه المصالح الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى، والاستقرار في البلقان، وتأمين نقل الطاقة، بعد انتهاء الحرب الباردة.

لقد شكل انتهاء الحرب الباردة مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين منعطفاً تاريخيا ونقطة تحول ليس في العلاقات التركية-الأمريكية فحسب بل في العلاقات الدولية عموماً، إلا أن ما جرى على صعيد العلاقات بين البلدين هو إعادة تقييم كل طرف للآخر في ضوء الاعتبارات الدولية الجديدة التي تشكلت بعد الحرب الباردة. وهكذا عدت الولايات المتحدة علاقاتها مع تركيا بأنها "علاقات استراتيجية" في ضوء ما يفرضه دور تركيا الجديد في مرحلة باتت فيها المصالح الأمريكية أكثر عمقاً وتوسعاً بحكم كونها قد عُدَّت القطب الوحيد في العالم دون منافس. ومن المنظور ذاته، أدركت تركيا أن دورها الإقليمي والدولي بعد الحرب الباردة وفي عالم أحادي القطبية بات أكثر أهمية من ذي قبل، خاصة بالنسبة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة، في إطار المصالح الجديدة التي ينبغي على تركيا الحرص عليها من خلال تلك العلاقات.

وفي أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، دخلت العلاقات التركية-الأمريكية مرحلة جديدة من التحالف الاستراتيجية، نتيجة التقاء مصالح البلدين في محاربة (الإرهاب الدولي) وانضمامها للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة عقب هجمات 11 ايلول، ثم مشاركتها في الحرب على أفغانستان عام 2002، لكن السياسات التركية والامريكية ما لبثت أن تقاطعت فيما يتعلق بالحرب على العراق عام 2003، مما أحدثت توتراً كبيرا في العلاقات السياسية خلال السنوات التي أعقبت الحرب على العراق، إلا أن تحالفهما الاستراتيجي في المجال الامني والعسكري بقي في منأى عن الجوانب السياسية.

وجاء اختيار المدة (1991-2008) نظرا لأهميتها في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، ففي عام 1991 وقع حدثان مهمان على الصعيدين الإقليمي والدولي كان لهما الأثر البالغ تغيير مسار العلاقات والتحالفات الدولية عموما، والعلاقات التركية-الأمريكية خصوصاً. الأول هو حرب الخليج الثانية والأخر هو تفكك الاتحاد السوفيتي السابق إذ شكلا أهم وابرز الأحداث في هذا العام. أما عام 2008 فقد جاء اختياره بوصفه عام انتهاء مدة إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش George W. Bush 2001-2008) تلك السنوات التي شهدت حدوث توترات كبيرة في العلاقات الثنائية بين البلدين كان لها التأثير السلبي على توثيق التعاون الامني والعسكري بين الجانبين في السنوات اللاحقة، إذ شكلت القضية العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 فضلا عن مشكلة حزب العمال الكردستاني في أبعادها الامنية مشكلة كبيرة في العلاقات التركية الأمريكية خلال السنوات اللاحقة.

يتضمن البحث أربعة محاور رئيسة، الاول يمثل مدخلا تاريخيا مهما لتطور العلاقات العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، فيما تناول المحور الثاني تأثير حرب الخليج الثانية في العلاقات الامنية والعسكرية بين البلدين. ما المحور الثالث فيتابع ويحلل تطور العلاقات العسكرية بين الجانبين خلال عقد التسعينيات ويرصد مبيعات الاسلحة والمساعدات العسكرية الامريكية لتركيا خلال هذه المدة. أما المحور الرابع فيتناول تطور العلاقات التركية-الامريكية بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 حتى وقوع حرب الخليج الثالثة وتأثيرها على العلاقات العسكرية بين البلدين. وانتهى البحث بخاتمة وأهم الاستنتاجات.

تمهيد: التعاون العسكري التركي-الأمريكي خلال عقد الثمانينيات

استمر التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة بعد انقلاب 12 أيلول/ سبتمبر 1980 وانتهاء فترة الحكم العسكري في نهاية عام 1983، في أعقاب تسلم "توركوت أوزال Turgut Özal" السلطة في البلاد بعد فوزها في انتخابات تشرين الثاني 1983. وعلى الرغم من كون أوزال شخصية اقتصادية سياسية أكثر منها عسكرية، إلا أنه أولى اهتماما خاصا لتعاون بلاده مع الولايات المتحدة في المجال العسكري؛ فكانت ثقته عالية بإدارة الرئيس ريغان ومشاريعها العسكرية الكبيرة إذ أولى أهمية كبيرة لدور تركيا في المساهمة بتنفيذ تلك المشاريع للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحتاجها بلاده في مقابل القيام بذلك الدور. من جهة أخرى كان هناك إدراك دقيق من قبل الولايات المتحدة بأهمية دور تركيا في استراتيجياتها العسكرية، وفي هذا الصدد قال أحد الخبراء الاستراتيجيين العسكريين الأمريكيين: "إن الوجود السوفيتي المتزايد في سوريا والمنطقة يجعل من دور تركيا بوصفها قاعدة لحلف الناتو والولايات المتحدة واضحا غاية الوضوح، العسكريون الذين يحكمون

في تركيا الآن يمثلون بحق جيلا يعمل دائما وبشكل وثيق مع وزارة الدفاع الأمريكية والإدارة الأمريكية. إنهم باختصار يثقون جدا بالولايات المتحدة وقدراتها "([1]).

كانت الولايات المتحدة تسعى لإظهار قوة تركيا وخبرتها العسكرية، ومن خلالها لإظهار قوة ونفوذ حلف الناتو وهيبة قوات الإنتشار السريع الأمريكية وقدرتها على الحركة وامتداد ذراعها خارج الحدود ، وخصوصا في ظل حكومة ريغان ، التي كانت تسعى لتوتير الوضع الدولي والابتعاد عن نهج الإنفراج والعودة إلى سياسة الحرب الباردة([2]) .

وفي هذا الإطار، سعت الإدارة الأمريكية إلى تخصيص دور مهم ومؤثر لتركيا فيما يتعلق ببرنامج الدفاع الاستراتيجي أو ما أطلق عليه بـ "حرب النجوم" من خلال دعوة الولايات المتحدة باستضافة "مؤتمر التخطيط النووي" لأعضاء حلف الناتو ووزارة الدفاع الأمريكية لتمرير ذلك المشروع من خلال هذا المؤتمر. وفعلا قامت حكومة أوزال باستضافة المؤتمر عام 1984 في مدينة ازمير ، شارك فيه أعضاء الحلف ووزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرغر الذي أوضح وجهة نظر بلاده فيما يتعلق ببرنامج الدفاع الاستراتيجي وأهمية تبني حلف الناتو للمشروع لمواجهة الأخطار المستقبلية . وعلى الرغم من فشل وزير الدفاع الأمريكي في إقناع معظم أعضاء الحلف بتبني المشروع الأمريكي الذي كان يتضمن قيام كل عضو من الأعضاء بتخزين أسلحة نووية في أراضيه ، إلا أن تركيا قبلت بالمشروع الأمريكي ووافقت على قيام الولايات المتحدة بتخزين أسلحة نووية في أراضيها([3]) .

وتنفيذا لهذه الموافقة المبدئية من قبل تركيا على المشروع الأمريكي، قامت الأخيرة بتوقيع (وثيقة سرية) في 9 تموز 1986 حول عدد السردايب والأنفاق المخصصة لتخزين الأسلحة النووية في تركيا بعد أن رفضت اليونان ذلك. وأعلن متحدث رسمي تركي عن ذلك بقوله: "إن إعلان الموافقة التركية على تخزين الأسلحة النووية يأتي ضمن تحركات حلف الناتو الجديدة لضم تركيا إلى برنامج الدفاع الاستراتيجي"([4]) .

ويبدو أن اختيار الولايات المتحدة لتركيا في تخزين الأسلحة النووية جاء لاعتباراتٍ استراتيجيةٍ وأمنية دقيقة؛ ففضلاً عن موقعها الاستراتيجي المتميز على البحر الأسود وفي منطقة الشرق الأوسط الحيوية جداً بالنسبة للولايات المتحدة، تعد تركياً حليفا موثوقا به أثبتت ذلك على مدى خمسة عقود من الحربي الباردة، وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، كما أن هذه الخطوة تعد دعماً أمنياً وعسكرياً أمريكياً متميزاً لتركيا في وقتٍ كانت الأخيرة بأمس الحاجة إلى الدعم والمساعدة الأمريكية، في هذا الصدد كتب المعلق الصحفي الأمريكي "والتر ليبمان W.Laibman" قائلا : "إننا اخترنا تركيا لا لأنها تحتاج إلى المساعدة كل الحاجة ولا لأنها تمثل نموذجا رائعا للديمقراطية بل لأنها تمثل بوابة استراتيجية مؤدية إلى البحر الأسود والى قلب الاتحاد السوفيتي". كما أوضح ليبمان أهمية تركيا بالنسبة لاستراتيجية الحرب النووية قائلا : "إنها تضم عددا من القواعد العسكرية الأمريكية المهمة، فضلا عن كونها عضوا فعالا في

(1) نديم البتكين، تركيا بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية، الحقيقة برس، ط1 (لندن، 1987)، ص30 .
(2) لقمان عمر محمود النعيمي، "تطور العلاقات العسكرية التركية-الأمريكية 1975-1991"، بحث غير منشور، أرشيف مركز الدراسات الأقليمية، جامعة الموصل؛ وينظر ايضا: سيزائي وركونت، العلاقات العسكرية التركية-الأمريكية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، 1978)، ص167 .
(3) سالار أوسي ويوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وأمريكا: من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع (دمشق، 2000)، ص32 .
(4) المصدر نفسه، ص33 .

حلف الناتو يساعد على استخدام القوة النووية والردع النووي في الأوقات جميعها ضد الاتحاد السوفيتي وخصوصا زمن الحرب"([5]) .

من الواضح أن الخبراء العسكريين والسياسيين الأمريكيين وضعوا تركيا، من خلال العلاقة معها، في موقع حساس جدا في استراتيجيتهم لأنها تمثل بالنسبة لهم قاعدة ثابتة (برية وبحرية وجوية) تشرف على المناطق المهمة جدا لهم. فوقوعها على حوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والخليج العربي يوفر عليهم استخدام القواعد الأمريكية في الداخل، لأن ذلك يكلفهم أعباء كبيرة، لذلك فإن الدوائر العسكرية الأمريكية تجد في مشاة البحرية (المارينز) في تركيا قوة ضاربة ومنفذة لكل ما يخطط ويطلب منها لحماية المصالح الأمريكية ، ليس من تركيا فحسب بل من المنطقة برمتها، فضلا عن دور هذه القوات لأن تكون قوات مساندة دائمة وجاهزة لتنفيذ الخطط العسكرية الأمريكية في المنطقة. لذلك أكدت الولايات المتحدة وحلف الناتو على تركيا بوصفها موقعا جغرافيا مهما وقاعدة لمجموعة تخطيطات نووية في الاجتماعات التي عقدت في بداية عام 1984، التي اتفق فيها على زيادة القدرات العسكرية للقوات التركية وزيادة المساعدات العسكرية لتركيا . أما فيما يتعلق بمعاهدة التعاون الدفاعي والاقتصادي بين تركيا والولايات المتحدة التي أبرمت في آذار1980 والممتدة لخمس سنوات تنتهي في نهاية 1985 وما يتصل بهذه المعاهدة ، وفي إطارها، من مساعدات عسكرية واقتصادية ، فقد جرى تنسيق تركي-أمريكي بشأن تجديد هذه المعاهدة لخمس سنوات اخرى تنتهي عام 1990 . وفي هذا الإطار جرت محادثات بين واشنطن وأنقرة في كانون الأول 1985، عدت محادثات عسكرية مهمة، إذ طلبت فيها تركيا من الولايات المتحدة تجديد وتطوير المعاهدة السابقة مقابل قيام الحكومة التركية بتقديم تسهيلات جديدة للولايات المتحدة في أراضيها والمتضمنة إنشاء (12) قاعدة عسكرية جديدة فيها([6]) .

وقد استمرت المباحثات التمهيدية المتعلقة بشأن تحديد مدة تلك المعاهدة أكثر من عام بين المسؤولين الأتراك والأمريكيين، التي جرت ما بين كانون الأول 1985 وآذار 1987 . ومع ذلك احتسبت المدة التي استغرقتها هذه المفاوضات الثنائية ضمن مدة التجديد للمعاهدة السابقة وليست منفصلة عنها ، بمعنى أن فترة التجديد لخمس سنوات أخرى بدأت من كانون الأول 1985 وليس من آذار 1987 ، وبذلك حددت نهاية المدة التجديدية للمعاهدة السابقة نهاية 1990 .

وبعد توصل الطرفين التركي والأمريكي إلى صيغة مشتركة حول الملحق المضاف لتلك المعاهدة فضلا عن تجديدها، في منتصف آذار 1987 ، قام وزير الخارجية التركي وحيد خلف اوغلو بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة التقى فيها مع وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز في واشنطن بتاريخ 16 آذار 1987. وخلال هذا اللقاء وقع الوزيران على نص الاتفاق الذي يحدد فترة معاهدة التعاون

(5) المصدر نفسه، ص33.
(6) البتكين ، تركيا بوابة استراتيجية...، ص32 .

الدفاعي والاقتصادي السارية المفعول بين البلدين لمدة خمس سنوات أخرى عدا من 18 كانون الأول 1985 ولغاية 18 كانون الأول 1990 ، وذلك عن طريق تبادل الخطابات بهذا الشأن([7]) .

وخلال كلمته التي ألقاها وزير الخارجية التركي مسعود يلماز في منتصف تشرين الثاني 1988 أمام البرلمان التركي بمناسبة قانون ميزانية عام 1989 أشار إلى علاقات بلاده مع الولايات المتحدة والتقدم الذي حصل فيما يتعلق بمعاهدة التعاون الدفاعي والاقتصادي المشترك قائلا : " لقد وّقعنا في شهر شباط من هذا العام على الخطاب الملحق الذي يقضي بمد أجل معاهدة التعاون الدفاعي الاقتصادي حتى نهاية عام 1990. وبقدر ما تعتزم حكومتنا تنفيذ مسؤولياتها والتزاماتها المترتبة عليها ضمن إطار المعاهدة المذكورة تنفيذا تاما فإنها تترقب من الولايات المتحدة الموقف نفسه "([8]) .

وفي 18 آذار 1989 قام رئيس الاركان العامة التركي الفريق أول " نجيب تورمتاي بزيارة رسمية للولايات المتحدة استغرقت سبعة أيام والتقى برئيس الأركان العامة الأمريكي "وليم كرو William Grew" . وقام تورمتاي بتفقد المنشآت والقواعد العسكرية الأمريكية المختلفة ، عاد بعدها إلى واشنطن في 22 آذار إذ بدأ مباحثاته الرسمية مع نظيره الأمريكي كرو، التي تناولت مجالات التعاون العسكري القائم بين البلدين في إطار معاهدة التعاون الدفاعي والاقتصادي بينهما ، كما تم تبادل وجهات النظر حول علاقات الشرق والغرب وموضوع نزع السلاح ([9]) .

وتبرز أهمية زيارة تورمتاي إلى الولايات المتحدة في سياقين الأول ، متابعة تنفيذ بنود معاهدة التعاون الدفاعي والاقتصادي المشترك في جانبها العسكري ، والثاني استمرار التنسيق والاتصال بين أرفع المسؤولين العسكريين الأتراك والأمريكيين لضمان استمرار التعاون بينهما في المجالات المختلفة .

أما فيما يتعلق بمبيعات الاسلحة الخارجية الامريكية والمساعدات والهبات والقروض الامريكية خلال المدة (1980-1989) فقد شهدت، بشكل عام، ارتفاعا ملحوظاً، فمبيعات الاسلحة الأمريكية لتركيا خلال المده اعلاه سجلت ارتفاعا تدريجيا حتى بلغت (3,682) مليار دولار، أما الهبات فقد تذبذبت ما بين ارتفاع وانخفاض وبلغ مجموعها (2,933) مليار دولار، أما القروض المباشرة لتركيا فكانت خلال عامي 1988-1989 على التوالي وبلغ مجموعهما (268) مليون دولار[10]. انظر الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

(7) صحيفة أضواء الأنباء، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 12 ، اذار 1987 .
(8) صحيفة أضواء الأنباء ، العدد 47 ، 18 تشرين الثاني 1988 .
(9) Ali Karaosmanoglu, "ABD ve Baglaminda Turkeye'nin Guvenlike Politikasi" in: Hasan Celal Guzel (ed), Turkler, (17), Yeni Turkiye Yayinlari (Ankara, 2003), S. 179.
وانظر أيضا: لقمان عمر محمود النعيمي، العلاقات التركية-الأمريكية 1975-1991: دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004، ص161.
(10) "U.S. Military Aid and Arms Sales to Turkey Fiscal Years 1980-1999: https://fas.org/asmp/profiles/turkey_fmschart.htm(تم الوصول اليه في 2019/7/31)

المساعدات الأمريكية (الهبات والقروض) ومبيعات الأسلحة لتركيا (1980-1989) (بملايين الدولارات)

السنوات	مبيعات الأسلحة	الهبات	القروض المباشرة
1980	136	202,9	0
1981	109	250	0
1982	197,6	343	0
1983	155,1	290	0
1984	327	585	0
1985	423,4	485	0
1986	303,7	409,4	0
1987	332,9	177,9	0
1988	735,5	156	178
1989	961,8	340,7	90
المجموع	3,682 مليار $	2,933,9 مليار $	268 مليون $

-**Defense Security Cooperation Agency, *Foreign Military Sales Facts, FY89 and FY99*; Defense Security Assistance Agency, letter to the Speaker of the House, 31 January 1996, "Section 655 Report" on U.S. arms transfers: FY 96-99, Congressional Presentations Document for Foreign Operations, FY2001:**

-https://fas.org/asmp/profiles/turkey_fmschart.htm **(تم الوصول إليه في 2019/1/20)**

أولا: حرب الخليج الثانية عام 1991 وتأثيرها في العلاقات العسكرية التركية-الأمريكية

بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) في آب 1988، شهدت العلاقات ما بين العراق وكل من تركيا والولايات المتحدة توتراً وتصعيدا واضحا حتى غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990؛ ففيما يتعلق بالعلاقات العراقية-التركية فقد شهدت توترا بسبب العديد من المسائل كان اهمها تعقيدات المسالة الكردية، واما العلاقات العراقية-الأمريكية فقد شهدت توتراً متناميا بسبب تصاعد الحملة الإعلامية الأمريكية والإسرائيلية ضد العراق وإثارة مسألة خطورة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل.

أما فيما يتعلق بتطورات الموقف التركي من غزو العراق للكويت ومن ثم حرب الخليج فيمكن القول أن هناك عوامل عدة اثرت في ذلك الموقف منها الطموحات التركية للقيام بدور أكبر في المنطقة، والضغط الأمريكي على تركيا للانضمام للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة ضد العراق، وضغط المعارضة داخل تركيا وخاصة الجيش والاحزاب السياسية الرئيسة برفض أي تورط للحرب[11]. من توزع الموقف التركي بين الاندفاع والتردد والقلق وهذا ما دعا أحد المراقبين إلى القول: "إن تركيا خاضت حرب الخليج [الثانية] دون أن تخوضها، بمعنى انها حسبت في عداد الدول التي خاضتها دون أن تتكلف عناء الحرب وكلفتها الباهضة، وما كان سينجم عن مشاركتها من مضاعفات في المستقبل البعيد"[12].

([11]) إبراهيم خليل أحمد، "تركيا وحرب الخليج الثانية"، مجلة دراسات تركية، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا)، جامعة الموصل، العدد 4، 1993، ص7.

([12]) يوسف عبد الحميد، "تركيا: رؤية استراتيجية، انعكاس وفرة المياه على مستقبلها السياسي والاقتصادي"، مجلة صامد الاقتصادي، السنة14، العدد 89، تموز وآب وأيلول 1992، ص170.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (661 في 6 آب/ أغسطس 1990، أيدت تركيا ذلك القرار وقامت بعد يوم واحد من صدوره بإغلاق خطين لأنابيب النفط المارة بأراضيها[13].

لقد أقدمت الولايات المتحدة خلال المدة بين آب/ أغسطس 1990 وشباط/ فبراير 1991 وبتأثير من الولايات المتحدة، على تطبيق سلسلة من التدابير والإجراءات العسكرية ومن ذلك أنها زادت في عدد القوات المتحركة إلى (100,000) جندي في المنطقة الجنوبية الشرقية على الحدود مع العراق[14]. كما انتزع أوزال في 14 آب 1990 قرارا من البرلمان التركي يقضي بمنح الحكومة التركية التي لأوزال تأثير كبير عليها، صلاحيات استثنائية تخولها "حق إرسال قوات إلى خارج البلاد، واستقبال قوات أجنبية، ومنح صلاحية إعلان الحرب واستخدام القوات المسلحة والأراضي التركية للأغراض العسكرية وغيرها من الأمور التي تدخل في إطار وشروط المسائل المتعلقة بالحرب" إلا أن المجلس ربط الصلاحيات المذكورة بموافقات مسبقة من البرلمان التركي ومجلس الأمن القومي التركي الأعلى[15].

لقد كانت تركيا موافقة ومرحبة بدور عسكري لها جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة في المواجهة مع العراق. وكانت مؤشرات هذه الموافقة واضحة كما رأينا. إلا أن اسلوب المماطلة والمطالبة بالمكاسب قبل إعطاء الموافقة الرسمية كان الاسلوب المتبع في الإطارين الاقتصادي والعسكري، حيث تركزت المطالب التركية هنا على ثلاثة أشياء[16]:

1.الحصول على ثمن مالي وعسكري مجز للموافقة على استخدام القواعد الأمريكية في أراضيها.

2.الحصول على موافقة أمريكية على خطة شاملة لتحديث وتطوير القوات المسلحة التركية. وكانت هذه الخطة قد عرضت على الولايات المتحدة، منذ عدة سنين ورفضتها مراراً لتكلفتها العالية التي تبلغ (5) مليارات دولار.

3.الحصول على تعهدات من حلف الناتو أن تمتد نطاق عملياته على كامل الأراضي التركية إذا تعرضت لعدوان من العراق أو غيره. وفعلاً وافق حلف الناتو في الاجتماع الذي عقد يوم 18 آب 1990 على الالتزام بالدفاع عن تركيا عسكرياً في حال تعرضها لأي إعتداء من أي جهة كانت بما فيها العراق. وهكذا انتزعت تركيا، وبدعم من الولايات المتحدة، أول قرار من نوعه في تاريخ حلف الناتو يقضي بقيامه بدور خارج نطاق المجال "الأوربي" الذي نشأ أساساً للدفاع عنه[17].

([13]) Milliyet, 8/8/1990: http://gazetearsivi.milliyet.com.tr/Arsiv/1990/08/08 (تم الوصول اليه في 2019/7/31)

([14]) للتفاصيل ينظر: هاني إلياس الحديثي، "الموقف التركي من حرب الخليج الثانية"، مجلة آفاق عربية (بغداد)، العدد1، كانون الثاني 1993، ص73..

([15]) جريدة الجمهورية (بغداد)، 30 أب 1990.

([16]) محمد خليفة، تركيا: الصيغة والكيان والبنية، مجلة المنبر (الرياض)، العدد 48، شباط 1990، ص117.

([17]) Cargi Erhan, "Turkiye-ABD Iliskilerine Cenel Bir Bakis (1919-2002)" in: Hasan Celal Guzel (ed), Turkler, (17), Yeni Turkiye Yayinlari (Ankara, 2003), S.220.

وخلال أيام وأسابيع قليلة، وفي سبيل تسهيل تنفيذ مخططاتها، لبت الولايات المتحدة وحلفائها جميع الطلبات التركية، حيث حصلت أولاً على تعويضات مالية لقاء الموافقة على استخدام القواعد في أراضيها، ثم حصلت على تعهد بتعويض أية أضرار تلحق بأراضيها من جراء هذا الاستخدام، ثم حصلت على حق إمتلاك الصواريخ والأسلحة التي ستحضرها الولايات المتحدة والدول الحليفة لها الى الأراضي التركية بعد إنتهاء الحرب، ولاسيما أنظمة وأطقم صواريخ باتريوت، وبعض أسراب الطائرات التي شاركت فيها الولايات المتحدة، وهولندا وبلجيكا وغيرها[18].

وسرعان ما قوبلت هذه المساعدات الأمريكية والتعهدات الأطلسية بإعلان الحكومة التركية عن استعدادها لإرسال قوات تركية إلى منطقة الخليج العربي بحجة "المساهمة في تطبيق قرار الحصار الاقتصادي الصادر من مجلس الأمن ضد العراق" وسمحت للطائرات الأمريكية باستخدام قاعدتي (أنجرليك) و(باطمان) في العمليات العسكرية ضد العراق. كما أمدّ الأتراك المخابرات الأمريكية بالمعلومات التي لديهم عن القوات العراقية، المناطق العسكرية والإعلان عن تنسيق مهم في هذا المجال[19].

وبعد ساعات قليلة من بدء العمليات الحربية ضد العراق صباح يوم 17/ كانون الثاني/يناير 1991 ، اتصل الرئيس الأمريكي بوش بنظيره التركي أوزال وأعلمه عن بدء الهجوم. ومن جهته أبلغ رئيس الوزراء التركي "يلدرم آق بولوط" البرلمان" أن جارنا العراق خارج عن القانون الدولي وعدائي ونحن لسنا على استعداد لقبول هذا "وأضاف أنه" نتيجة لهذه التطورات فقد سمحت تركيا للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجرليك الجوية ضد العراق في 18/كانون الثاني 1991"[20].

كانت قاعدة أنجرليك الجوية تحوي قبل 2 آب 1990 على ثلاث طائرات من طراز (شعادرون) زادت بعد 2 آب إلى (96) طائرة من طراز (F-15) و(F-16) و(F-904)، فضلاً عن طائرات الأواكس ووجود طائرة من ألمانيا وطائرتين من البرتغال وأسلحة ومعدات من هولندا[21].

وفي تسويغه لمساندة تركيا الولايات المتحدة في حربها ضد العراق واستعمال الأخيرة لقاعدة أنجرليك ، قال أوزال:" أن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان سيضرب سوريا وتركيا بعد إيران والكويت، وكان تصرفنا حكيماً في مساندة الولايات المتحدة في قضاءها على التهديد، ولهذا وافقت تركيا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة أنجرليك[22].

---

(18) خليفة، تركيا: الصيغة...، ص118.

(19) جلال عبد الله معوض، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات"، مجلة المستقبل العربي، السنة 15، العدد 160، حزيران 1992، ص93.

(20) Ali Karaosmanoglu, "ABD ve Baglaminda Turkeye'nin Guvenlike Politikasi" in: Guzel, A.G,E, S.181.

(21) عبد الحميد الجومري، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق، (بغداد، 1994)، ص174.

(22) Muhittin Demiray, "Ozal Donemi Turk Dis Politikasinin Te,el Anayislari", in: Guzel, A.G,E, S.297.

ومع ان موقف أوزال هذا يعد خروجاً على السياسة التقليدية التي رسمها أتاتورك والقائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فـ" إن أوزال انتهج سياسة إظهار التأييد القوي للولايات المتحدة ومعادات العراق، رغبة منه في أن تحقق حرب الخليج لتركيا منافع كثيرة تمكنها من تعزيز الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط"[23]. ويبدو ان أوزال في موقفه التابع للإدارة الأمريكية أزاء العراق كان يسعى الى الدور الإقليمي المنافس الذي كان يشكله العراق[24].

يمكن القول ان حرب الخليج الثانية عام 1991، شكلت منعطفاً جديداً في تطور العلاقات التركية الأمريكية وكان لها تأثير مهم في تعزيز التعاون الأمني والعسكري بينهما لاحقاً، لأنها أقنعت المسؤولين الأمريكيين، أن لتركيا قيم استراتيجية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية تحتم النظر اليها لامن خلال دورها الكلاسيكي في حلف الناتو بل من منظور ما بات يعرف باسم "الشرق الأوسط الكبير" حيث باتت تركيا تعد، أكثر فأكثر، مرساة استقرار في منطقة مليئة بالتقلبات السريعة، ويرجى منها أن تعكس ذلك الاستقرار، وما لبث هذا التغير في التركيز أن اعطى البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية الأمريكية زخماً جديداً خلال عقد التسعينات وما بعده.

ثانيا: تطور العلاقات العسكرية خلال عقد التسعينيات

على الرغم من حدوث تطور كبير على الصعيد الدولي وهو تفكك الاتحاد السوفييتي السابق عام 1991، وانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الدوليين إلا أن التنسيق والتعاون الامني والعسكري بين تركيا والولايات المتحدة لم ينخفض بل ازدادت نسبته بشكل أكبر نظراً للمستجدات والتحديات الامنية الجديدة التي ظهرت بعج انتهاء الحرب الباردة؛ ففي اطار مساهمة الولايات المتحدة في تحديث القوات المسلحة التركية من خلال تجهيزها بالاسلحة والمعدات الحديثة، فقد بدأت الولايات المتحدة عام 1990 وبالتنسيق مع "برنامج نقل التجهيزات Equipment Transfer Program" التابع لحلف الناتو، تزويد القوات المسلحة التركية بأسلحة أمريكية شملت (دبابات نوع ليوبارد أم-60 Leopard M-60"، وعربات قتال مدرعة، قطع مدفعية حديثة، طائرات مقاتلة نوع (F-4)، وطائرات هليكوبتر هجومية نوع (كوبرا Cobra)، وصواريخ (أرض جو رونالد Ronald)[25].

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية ، فقد خصصت وزارة الدفاع الأمريكية (3.7) مليون دولار لعام 1991 لبناء مشروع نووي جديد في قاعدة "أدنه Adana " الأمريكية في تركيا ، طالبة موافقة الكونكرس الأمريكي على المبلغ . وكانت الولايات المتحدة قد اتخذت قرارا بإغلاق مستودعات القنابل الذرية في " ملاطيا Malatya " و" أسكي شهر Eski sahir " وإن إنشاء المستودع الجديد كان يعني رغبة الولايات المتحدة في المحافظة على قدراتها النووية في تركيا[26].

([23]) أحمد، "تركيا وحرب الخليج الثانية..، ص21.

([24])"The Strategic Dimension in Turkish-American Relations", Ministry of Turkish Foreign Affairs: http://www.mfa.gov.tr/grupa/ae/abd.htm (تم الوصول اليه في 2019/5/7)

([25]) النعيمي، العلاقات التركية-الأمريكية...، ص164.

([26]) تقارير السفارة العراقية في أنقرة ، ص/56 ، 1990/3/22 ، ص 7 .

ومع ذلك، وبعيد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء حرب الخليج الثانية، دعمت تركيا المبادرة الأمريكية حول تخفيض الأسلحة النووية للولايات المتحدة بشكل كبير لأن ذلك، من وجهة نظرها، سيسهم بشكل فعال في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي وينشر الاستقرار العالمي؛ وفي هذا السياق صّرح الرئيس الأمريكي بوش في 27 ايلول 1991 " أن الولايات المتحدة بصدد إزالة الأسلحة النووية بقدر كبير" ، وفي أعقاب ذلك ، ذكر متحدث باسم وزارة الخارجية التركية أن "الرئيس الأمريكي قد اتخذ خطوة شجاعة وطليعية في طريق إزالة ما تشكله الأسلحة النووية من خطر " مؤكدا على أن " تركيا تدعم تماما هذه المبادرة " وأكد المتحدث أن " الإجراءات التي أعلنها الرئيس بوش ستشكل إسهاما كبيرا في السلام والاستقرار والأمن ، التي يتمنى الجميع قيامها وتطويرها في أوربا والعالم وفق الظروف الدولية المتغيرة والتصور العالمي الجديد للاتحاد السوفيتي" وأضاف المتحدث " لهذا السبب تقابل تركيا المبادرة الأمريكية بامتنان وتدعمها كليا، ونأمل من الاتحاد السوفيتي التجاوب مع هذه المبادرة التاريخية وإننا لعلى ثقة من أنه في السنين القادمة سيترسخ أمن تركيا أكثر فأكثر "[27].

على الرغم من إلغاء ميزانية المساعدة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، فإن المساعدة الاقتصادية والعسكرية لتركيا ازدادت في مجملها، من (515.9) مليون دولار عام 1991، إلى (804.1) مليون دولار عام 1992. ومع أن المساعدة الاقتصادية انخفضت قليلاً بعد ذلك، إلا أن المساعدة العسكرية حافظت على مستواها حتى عام 1995[28].

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية والهبات والقروض خلال مدة حكم الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون Bill Clinton 1993-2000) لتركيا فقد بلغت حوالي أربعة أضعاف القيمة الكلية لتحويلات الأسلحة الأمريكية خلال (34) عاماً (1950-1983). فقد شهدت هذه المبيعات ارتفاعاً تدريجيا خلال السنوات (1990-1999) وبلغ مجموعها (9,135,4) مليار دولار، الأمر الذي جعل من تركيا إحدى أكبر المتسلمين للأسلحة الأمريكية خلال عقد التسعينيات. أما الهبات والقروض الأمريكية لتركيا خلال المدة أعلاه فقد بلغت (1,387,2) مليار دولار و(1,888,6) مليار دولار على التوالي[29]. انظر الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
مبيعات الأسلحة الامريكية والمساعدات الأمريكية (الهبات والقروض) لتركيا خلال المدة (1990-1999)

السنوات	مبيعات الأسلحة	الهبات	القروض
1990	943 مليون $	412,2 مليون $	85,6 مليون $
1991	697 مليون $	500 مليون $	100 مليون $
1992	741 مليون $	475 مليون $	25 مليون $
1993	878,7 مليون $	0 $	450 مليون $
1994	951,8 مليون $	0 $	405 مليون $
1995	536,9 مليون $	0 $	328 مليون $
1996	547 مليون $	0 $	320 مليون $

[27] صحيفة أضواء الأنباء ، العدد 40 ، 3 تشرين الاول 1991 .
[28] النعيمي، تطور العلاقات العسكرية التركية-الامريكية...، ص14.
[29]Defense Security Cooperation Agency, *Foreign Military Sales Facts, FY89 and FY99*; Defense Security Assistance Agency, letter to the Speaker of the House, 31 January 1996, "Section 655 Report" on U.S. arms transfers: FY 96-99, Congressional Presentations Document for Foreign Operations, FY2001: https://fas.org/asmp/profiles/turkey_fmschart.htm (تم الوصول اليه في 2019/5/7)

1997	1,27 مليار $	$ 0	175 مليون $
1998	1,01 مليار $	$ 0	$ 0
1999	1,56 مليار $	$ 0	$ 0
المجموع	9,135,4 مليار دولار	1,387,2 مليار دولار	1,888,6 مليار دولار

المصدر:

Defense Security Cooperation Agency, *Foreign Military Sales Facts, FY89 and FY99*; Defense Security Assistance Agency, letter to the Speaker of the House, 31 January 1996, "Section 655 Report" on U.S. arms transfers: FY 96-99, Congressional Presentations Document for Foreign Operations, FY2001: https://fas.org/asmp/profiles/turkey_fmschart.htm **(تم الوصول اليه في 2019/5/7)**

أما المساعدات الأمنية الأمريكية لتركيا فكانت تعطى عبر برنامجين رئيسين الأول "الأموال العسكرية الخارجية Foreign Military Financing (FMF)" و هو برنامج إعانات مالية مباشرة لتصدير الأسلحة الأمريكية، والبرنامج الثاني هو "اعتمادات الدعم الاقتصادي Economic Support Funds (ESF)" وهو برنامج ضخم للإعانات المالية المباشرة للهبات والقروض تم تخصيصها فقط للدول التي لديها ارتباطات أمنية خاصة مع الولايات المتحدة مثل إسرائيل ومصر وتركيا. وفي حالة الأخيرة فإن أكثرية اعتمادات برنامج الدعم الاقتصادي تعطى على شكل هبات أو قروض نقدية تستخدم لتعويض كلف الأسلحة المشتراة من الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالهبات المباشرة الخاصة بالبرنامج الأول (FMF) فقد تم إيقافها عن تركيا منذ عام 1992، في حين استمرت القروض المباشرة حتى عام 1997[30].

وفضلاً عن تحويلات الأسلحة الأمريكية عبر برامج (FMS) والمبيعات التجارية التي تقدر بملايين الدولارات، فإن تركيا كانت المستفيد الرئيسَ من فائض الأسلحة الأمريكية المختلفة، من خلال برنامجين هما: برنامج "بنود الدفاع الزائدة للبنتاغون Excess (EDA) Defense Articles" ومن خلال عملية "شلال الأسلحة Cascading Weapons" التي تصدرها الولايات المتحدة إلى أوروبا للإيفاء بتعهداتها طبقاً لـ"معاهدة القوات التقليدية في أوروبا The Conventional Forces in Europe Treaty (CFE)". فخلال عقد التسعينيات وحدة.. أعطت الولايات المتحدة أسلحة لتركيا بقيم أصلية منخفضة بلغت أكثر من (1.9) مليار دولار طبقاً لبرنامج الـ(EDA) وكانت أكثر من ثلاثة أرباع قيمة تحويلات برنامج الـ(EDA) قد حدثت أثناء فترة كلينتون[31].

إن قيمة الأسلحة المحولة طبقاً لبرنامج (EDA) اقل ما بين (50-80) من كلف الأسلحة المشتراة من القوات المسلحة الأمريكية... لقد تسلمت تركيا كميات ضخمة من تجهيزات الأسلحة القتالية الأمريكية عبر هذه القناة. فقد حدد تقرير عام 1996 المعد من قبل لجنة "مشروع مراقبة مبيعات الأسلحة Arms Sales Monitoring Project" التابع لـ "الاتحاد الفيدرالي للعلماء الأمريكيين Federation American Scientist" بأنه "خلال النصف الأول من عقد التسعينيات تسلمت تركيا كميات كبيرة من الأسلحة الأمريكية عبر قنوات الـ(EDA) و(CFE) كالآتي: 922 دبابة ،250 مدرعة ، 72 قطعة مدفعية ، 145 طائرة مقاتلة ، 42

(30) النعيمي، تطور العلاقات العسكرية التركية-الامريكية...، ص14.
(31) المصدر نفسه.

طائرة هيلكوبتر و9 سفن مقاتلة . إن هذه التحويلات الأمريكية الفائضة إلى تركيا تمثل إعانة مالية أمريكية تقدر بمئات الملايين من الدولارات"[32].

وهناك شكل عسكري آخر من الدعم الأمريكي للقوات المسلحة التركية يأتي عبر برنامج "التعليم والتدريب العسكري الدولي للبنتاغون (IMET) International Military Education Training" فما يقارب من (2900) جندي وبحار وملاح تركي قد تم تدريبهم من قبل الولايات المتحدة منذ بداية حرب المواجهة العسكرية لتركيا مع المقاتلين من "حزب العمال الكردستاني" في جنوب شرق البلاد عام 1984 ، وحوالي (976) من هؤلاء تم تدريبهم خلال فترة كلينتون[33].

الجدول رقم (3)

تحويلات برنامج الدفاع الزائدة لتركيا (EDA) (1990-1996)[34]

المصدر Source	الكلفة/ الأسلوب Cost/Method	الكمية Quantity	البند Item	السنة Year
NSIAD-93-164FS	516	29	S-2 anti-submarine aircraft	1990
NSIAD-93-164FS	516	3	C-130B transport aircraft	1990
NSIAD-93-164FS	516	40	F-4E fighter aircraft	1991
NSIAD-93-164FS	516	6	AH-1P attack helicopter	1991
NSIAD-93-164FS	516	10	P-3A aircraft	1991
NSIAD-93-164FS	516	3	T-38 trainer aircraft	1991
NSIAD-93-164FS	516	133	M-42A1 AAA	1991
NSIAD-93-164FS	516	8	C-130B aircraft	1992
NSIAD-93-164FS	516	40	T-38 trainer aircraft	1992
NSIAD-93-164FS	516	22	AH-1P attack helicopter	1992
NSIAD-93-164FS	516	6	O-2 observation/light attack aircraft	1992
NSIAD-93-164FS	516	383,862 rounds	40mm ammunition	1992
NSIAD-93-164FS	516	40,400 rounds	5"/37 ammunition	1992
EDA BBS	516	822	M-85 .50 caliber machine gun	28 Dec 92
CR, 13 Jul 93, p. H4520; CFW, 95	lease	8?	Frigate (FF-1063, FF-1076, FF-1079, FF-1082, FF-1085, FF-1090, FF-1092, FF-1093)	1993
CFW, 95	grant	1	Frigate (FF-1082)	1993
CFW, 95		1	Frigate (FF-1084)	1993
EDA BBS	516	37	M-42A1 AAA	13 Aug 93
EDA BBS	516	37	AH-1P attack helicopter	13 Aug 93
EDA BBS	516	478	miscellaneous military vehicles	23 Aug 93
EDA BBS	516	1	T-38 training aircraft	10 Nov 93
EDA BBS	516	2	C-130B aircraft	12 Nov 93
EDA BBS	516		113 trucks and trailers; 110 M85 machine guns, ammo; 1,314 founds of 105mm ammo	2,3 Feb 94
EDA BBS	516		10 GRN-19A transponders; 4 GRA-111 control	23 Mar 94

([32]) المصدر نفسه، ص ص14-15.

([33]) المصدر نفسه، ص15.

([34])Defense Security Cooperation Agency, *Foreign Military Sales Facts, FY89 and FY99*; Defense Security Assistance Agency, letter to the Speaker of the House, 31 January 1996, "Section 655 Report" on U.S. arms transfers: FY 96-99, Congressional Presentations Document for Foreign Operations, FY2001: https://fas.org/asmp/profiles/turkey_fmschart.htm (تم الوصول اليه في 2019/5/7)

			monitors	
EDA BBS	516		ASROC launcher, HAGAN trainer, Phalanx trainer, F-4 spare parts, 88,000 rounds of 40mm ammo	13 Sep 94
EDA BBS	516	130	AIM-7E Sea Sparrow missiles	25 Jan 95
EDA BBS	516	14/515	Rapier anti-aircraft missile launchers/missiles	25 Jan 95
HIRC	lease	2	KC-135R tanker aircraft	10 Mar 95
EDA BBS	516	3	guided missile frigate	24 May 95
EDA BBS	516	75	SM-1 *Standard* anti-aircraft missiles	29 Mar 96
EDA BBS	516	2	*Perry*-class frigates	29 Mar 96
EDA BBS	516	523	BLU-107 *Durandal* anti-runway munitions	23 Apr 96
HIRC	lease	209	external fuel tanks/pylons for F-16 aircraft	17 May 96
EDA BBS	516	30	M85 machine guns	30 Sept 96

ثالثا: تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001

في أول مبادرة قامت بها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج وولكر بوش George W. Bush 2001-2008) لإعطاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة دفعة إلى الإمام، قام وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld" بزيارة إلى أنقرة أثناء رحلته الأولى إلى أوروبا والشرق الأوسط في 4 حزيران 2001. والتقى برئيس الوزراء التركي آنذاك "بولند أجاويد Bulent Ecevit" ووزير الخارجية "إسماعيل جيم Ismail Çem". كما اجتمع في لقاء خاص مع وزير الدفاع التركي "صباح الدين جاقماق اوغلو Sabahattin Cakmakoğlu " ونائب رئيس الأركان العامة التركية الجنرال "يشار بيوكانتYaşar Buyukanıt". وقد تبادل رامسفيلد في اجتماعاته مع المسؤولين الأتراك وجهات النظر حول العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل سياسة الدفاع والأمن الأوروبي، والوضع في العراق، ودور تركيا في تحسين وتعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط ودول البلقان. وبعد لقاءه مع المسؤولين الأتراك، قام رامسفيلد بزيارة قاعدة انجرليك الجوية في ادنة والتقى بعدد من الضباط والجنود الأمريكيين، ثم غادر تركيا في اليوم نفسه[35].

موقف تركيا من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001

في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، أعلن المسؤولون الأتراك بسرعة تضامنهم مع الولايات المتحدة ومشاركتهم لأساها وحزنها. وقد خشي المسؤولون الأتراك من التأثيرات السلبية لأحداث 11 أيلول في علاقات بلادهم مع الولايات المتحدة بسبب كون ما تصفهم الأخيرة بـ"الإرهابيين" من المسلمين، ولذلك فقد أكدت القيادات التركية رسميا على أن "الإرهاب" يجب ألا يكون مرتبطاً بأي دين أو ثقافة أو قومية، وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم قائلاً: "نحن ضد أولئك الذين يريدون تحريك هذا الصراع إلى بعض الهياكل والمناطق الأخرى عبر تفسيرات وتأويلات خاطئة. إن تركيا هي الخصم الأكبر لأولئك الذين يريدون تصوير هذا (الصراع) كصراع بين الأديان والحضارات المختلفة.

(35) النعيمي، تطور العلاقات العسكرية التركية-الامريكية...، ص16؛ وانظر ايضاً
Statement to the Press By Turkish Foreign Minister Ismail Cem OIC Doha, October 10, 2001:
http://www.mfa.gov.tr/MFA/PressInformation/Speeches/Speeches2001/October_10_2001_Statement+By+Ismail+Cem_OIC+Doha.htm
(تم الوصول اليه في 2019/5/7)

إن اتهام أي دين بوصفه أداة لـ"الإرهاب" هو الازدراء الأكبر لكل الأديان، ولذلك لا يمكن أن يكون هناك "إرهاب" إسلامي أو مسيحي أو يهودي، ونحن ننقل بانفتاح أفكارنا في هذا الصدد لكل الدول القلقة والصديقة"[36].

كما أعلن الجنرال "يشار بيوكانت" نائب رئيس هيئة الأركان التركية موقف المؤسسة العسكرية التركية من أحداث الحادي عشر من أيلول قائلاً: "بالنيابة عن القوات المسلحة التركية، أنا أدين واشجب هذا العمل الإرهابي بكل قوة..". وأشار بيوكانت إلى دور التكنولوجيا الحديثة ونظم الاتصالات المتطورة في مساعدة ما وصفهم بـ"الشخصيات الشريرة" في تنفيذ مخططاتهم وأهدافهم قائلاً: "إن نظم الاتصالات الجديدة قربت المسافات بشكل كبير، وساعدت بسرعة على انتشار القيم مثل حقوق الإنسان وحكم القانون. وفي الوقت ذاته فتحت هذه النظم أيضا أساليب جديدة للقادة والمنظمات والشخصيات الإرهابية لتنفيذ أهدافهم. وبالنتيجة فان قيم رفيعة مثل حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية قد تم استغلالها في البلدان النامية كمبرر للنزاعات العرقية والنشاطات الانفصالية والهدامة" مضيفاً أن هذا الوضع "قد اجبر أولئك المسؤولين عن الأمن والدفاع على العمل بشكل واسع لإيجاد الحلول للقضايا المختلفة، وإنتاج سيناريوهات تهديد، وتوسيع خيالهم في اتخاذ إجراءات لمواجهة تلك التهديدات". وختم بيوكانت حديثه بالقول: "إن الهجوم على الولايات المتحدة يعلم دروساً أساسية لكثير من الدول، و[لكن] تركيا هي على راس قائمة الدول التي لا تحتاج إلى تعليم، فقد جربت تركيا "الإرهاب" خلال سنوات كثيرة، وبذلت جهوداً عظيمة لتتعلم ما هو الإرهاب"[37].

تركيا والتحالف الدولي ضد أفغانستان

لقد رأت القيادات السياسية والعسكرية التركية في أحداث 11 أيلول ذريعة قوية لحربها الطويلة ضد حزب العمال الكردستاني ولسياساتهم الأمنية التقليدية في مواجهة الانتقادات الأوروبية. وكان موقف تركيا المؤيد والداعم للولايات المتحدة في حربها التي أعلنتها في حينه ضد ما أسمته بـ"الإرهاب" بمثابة الواجهة التي تنتظرها تركيا لتستمر في حربها ضد حزب العمال الكردستاني.

لم تتردد تركيا في الاشتراك في المخطط الاستراتيجي الأمريكي والانضمام إلى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لمحاربة ما وصفته بـ"الإرهاب الدولي". وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لإسقاط نظام طالبان وضرب تنظيم القاعدة ومطاردته على أساس أن الولايات المتحدة عدت هذا التنظيم مسؤولاً عن أحداث 11 أيلول. وقد شاركت قوات تركية في هذا التحالف العسكري، وكانت هذه القوات هي أولى الوحدات العسكرية التي وصلت ارض أفغانستان. وكان دور تركيا في هذا التحالف مهماً للولايات المتحدة لأسباب عدة منها[38].

1- أن تركيا قريبة من منطقة آسيا الوسطى، كما أن لها صلات وثيقة مع أفغانستان أهمها العامل الجغرافي.

([36]) Cengiz Candar, "The Post-September 11 United States through Turkish Lenses", in: Morton Abramowitz (ed), The United States and Turkey: Allies in Need (New York: The Century Foundation Press, 2003), p.147.

([37]) *Ibid,* p.149.

(38) النعيمي، تطور العلاقات العسكرية التركية-الامريكية...، ص ص16-17.

2- إن تركيا تمثل قاعدة عسكرية مهمة قريبة من أفغانستان، خاصة وان هيئة أركان الجيش التركي تعدُّ أفغانستان واقعة في نطاق الأمن الإقليمي التركي.
3- إن القادة العسكريين الأتراك اقنعوا حليفهم الأمريكي بان تجربتهم في ضرب حزب العمال الكردستاني تستحق الاستفادة منها، خاصة وأنهم وجدوا تشابها كبيراً بين عبد الله أوجلان والملا محمد عمر زعيم حركة طالبان.

أما تركيا فقد سعت للدخول في هذا التحالف لتحقيق أهداف عدة منها:

1- إثبات أن تركيا لم تفقد أهميتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة والغرب عموماً، بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم فان سعيها إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، بدعم أمريكي، له ما يسوغه استراتيجياً وامنياً.
2- إن المشاركة في هذا التحالف الدولي يعزز لدى النخبة السياسية والعسكرية التركية الإحساس بالانتماء إلى الغرب، خاصة وان جوهر الحرب التي يخوضها التحالف الدولي، كانت ضد نموذج مضاد للنموذج العلماني الذي يسعون إليه[39].
3- إن الانضمام إلى هذا التحالف يمكن أن يقنع الولايات المتحدة بالضغط على مؤسسات التمويل الدولية من اجل إقراض تركيا لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، والتي وصلت ذروتها خلال عام 2001، وهو ما تبلور بالفعل، إذ منح صندوق النقد الدولي قروضاً لتركيا بقيمة (16 مليار دولار) بمساندة أمريكية قوية. جاء ذلك بعد استجابة الإدارة الأمريكية لرسالة أرسلها (36) عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي تحت عنوان "نداء إلى بوش: قدموا إمدادات مالية لتركيا" أكدوا فيها على ضرورة تقديم مساعدات مالية عاجلة لتركيا "الحليفة التقليدية" لما أبدته من دعم كامل للولايات المتحدة في حربها ضد ما وصفوه بـ"الإرهاب" وذلك لتخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية التي ازدادت حدتها بعد أحداث 11 أيلول واندلاع حرب أفغانستان، إذ شكلت ضربة مؤلمة لآمال تركيا في الوقت الذي كانت تقوم فيه بتطبيق خطة إنعاش اقتصادي للتخلص من الأزمة المالية التي تجتاح البلاد منذ شهر شباط 2001. واقترحوا على الرئيس الأمريكي اللجوء إما إلى محو بعض الديون الخارجية أو تقديم بعض التسهيلات التجارية أو حث الهيئات المالية العالمية إلى مد يد العون لها، الأمر الذي سيزيد من شجاعتها المادية والمعنوية حتماً. كما أشار هؤلاء الأعضاء في رسالتهم إلى أن "تركيا التي اعتادت أن تقدم دعمها للولايات المتحدة على الدوام رغم تعرضها لأضرار بالغة، تستحق مثل هذه المساندة"[40].

وفي المقابل أوردت صحيفتا ملييت وحرييت التركيتان تصريحات لرئيس الوزراء التركي بولند أجاويد حول موقف تركيا ودورها في الحرب على أفغانستان في لقاء مع قناة الـ"بي بي سي" البريطانية. وقال في جوابه على سؤال فيما إذا كانت تركيا قد طلبت أية مساعدات مادية من الولايات المتحدة مقابل إرسالها قوات عسكرية إلى أفغانستان: "نحن لم نقدم أي طلب في هذا الصدد، ولكن لدينا آمال بان هذه القضية لن تغيب عن تفكير حلفائنا". كما أكد أجاويد على أن تركيا لم تقم بالوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في هذه الحرب إلا إيمانا منها بأنها "حرب ضد الإرهاب وليست ضد الإسلام" وأضاف "إن تركيا دولة علمانية، وقد أثبتت

(39) المصدر نفسه ص17.
(40) المصدر نفسه، ص ص17-18.

للعالم الإسلامي وبقية دول العالم أن الإسلام يستطيع أن يتعايش مع العلمانية والحداثة والديمقراطية" من وجهة نظر الاتراك. وذكر أجاويد أيضا أن تركيا عانت ولا تزال تعاني من سنين عديدة من "الإرهاب" مما دفعها إلى النهوض فوراً للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد ما وصفه بـ"الإرهاب" مشيراً إلى أن "حركة طالبان ليست عنصر تهديد لأفغانستان فحسب، بل ولدول المنطقة أيضا، بدءاً من دول آسيا الوسطى إلى القفقاس إلى تركيا"[41].

لم تكن ثمة مشكلة قانونية بالنسبة لاشتراك تركيا في العملية العسكرية ضد أفغانستان ضمن التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة، تلك العملية التي أطلق عليها "عملية الحرية المتبقية Operation Enduring Freedom"[42] لأنها اعتمدت في تنفيذها على قراري مجلس الأمن الدولي المرقمين (1368) و(1373) بضغط من الولايات المتحدة وبتغطية دولية تحت ذريعة اشتراك قوات دولية من حلف الناتو. وبناءً على طلبات أمريكية، فقد سمحت تركيا باستخدام أراضيها وقواعدها وتسهيلاتها اللوجستية لقوات التحالف وفق ما سمي بـ"خطة السماح الشامل Blanket Permission Plan" في 21 أيلول 2001. كما عززت تركيا قوات التحالف بإرسالها قوات عسكرية تركية تحت قيادة القوات المركزية الأمريكية الـ(سنتكوم CENTCON) وفضلا عن ذلك، فقد أخذت تركيا على عاتقها قيادة قوات (ايساف ISAF) وهي "قوة المساعدة الأمنية الدولية International Security Assistant Force " في أفغانستان لمدة ستة اشهر منذ حزيران 2002[43].

وعلاوة على ذلك، فقد طلبت الولايات المتحدة من تركيا إرسال أعداد إضافية من جنودها في تشرين الأول 2001 إلى أفغانستان. وقد استجابت تركيا لذلك، إذ اقر المجلس الوطني التركي الكبير إرسال قوات إضافية إلى أفغانستان في 20 تشرين الثاني 2001 يمكن أن تحدد أعدادها من قبل رئاسة الأركان التركية، فضلا عن الموافقة على إرسال (90) جندياً من القوات الخاصة التركية إلى أفغانستان. وفي الوقت نفسه وجهت الحكومة التركية برئاسة بولند أجاويد مذكرة إلى المجلس الوطني التركي الكبير تطلب منه إقرار إمكانية السماح بإرسال جنود أكثر مستقبلا كلما دعت الحاجة لذلك دون الرجوع للبرلمان، وقد وافق الأخير على ذلك[44].

وفق هذه المعطيات السابقة الذكر، تتضح حقيقة الموقف التركي من الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان، ذلك الموقف الذي تخطى مستوى التأييد إلى مستوى الدعم والمشاركة الفعلية في تلك الحرب، الأمر الذي يعكس أهمية الدور التركي في المساهمة الفاعلة في تنفيذ المخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة انطلاقاً من موقعها الجيوبولتيكي المهم والإمكانيات العسكرية المتميزة التي تتمتع بها تركيا.

---

(41) المصدر نفسه، ص18.

(42) اعتمدت الولايات المتحدة اسم "عملية الحرية المتبقية" فيما بعد، ولكن ما تم تخطيط له مسبقاً في دوائر صنع القرار الأمريكي هو اعتماد اسم "العدالة المطلقة infinite Justice " الذي لم يتم اعتماده لاعتبارات تتعلق بمعتقدات المسلمين باعتبار أن (الله عز وجل) هو الوحيد الذي يملك العدالة المطلقة".

(43) Omer Gosksel Isyar, "An Analysis of Turkish – American Relations From 1945 to 2004", Initiatives and Reactions In Turkish Foreign Policy, *Alternatives*: Turkish Journal of International Relations, Vol. 4, No. 3 , Fall 2005, p. 37

(44) Isyar, Op. cit. See also : Stephen Blank, "The Endangered Alliance : Turco – American Relations and the Caucasus", Central Asia – Caucasus Analyst, August l 3 2003. Available at : http://www.cacianalyst.org/view–article.php.htm

أسهمت القضية العراقية، بشكل فاعل، في توتر العلاقات التركية-الأمريكية قبيل وأثناء الحرب على العراق عام 2003 وما بعدها أيضا، لكنها لم تؤثر، في حقيقة الأمر، في جوهر التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة، ذلك التحالف الذي حافظ على ديمومته وفعاليته لأكثر من خمسة عقود، والذي أرست دعائمه معاهدة التعاون الاقتصادي والدفاعي المشترك بين الطرفين عام 1980، على الرغم من العقبات الجدية التي ظهرت أمام ذلك التحالف خلال المدة الماضية. بمعنى آخر، فان توتر العلاقات التركية-الأمريكية نتيجة اختلاف في وجهات نظر الطرفين تجاه عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك يكون، في غالب الأحيان، ذات طابع آني ومرحلي لا يلبث أن ينتهي في سياق حرص الطرفين على الحفاظ على مصالحهما المشتركة في إطار تحالفهما الاستراتيجي، والشواهد على ذلك كثيرة. ولا نبالغ كثيراً عندما نقول بأنه مهما كان حجم الضرر الذي قد يصيب تركيا تحديداً جرّاء موقف معين من الولايات المتحدة تجاه قضية من القضايا التي قد تعدها تركيا حيوية بالنسبة لها، فان ذلك الضرر لا يلبث أن يصبح شيئاً من الماضي إذا ما أبدت الولايات المتحدة قليلاً من المرونة في موقفها أو دعمت تركيا في احد المجالات. وهكذا يمكن القول بان دور تركيا في الاستراتيجية الأمريكية هو دور ثابت في إطار تحالفهما الاستراتيجي بعيد المدى، لا يمكن أن يتأثر في حالة حصول توتر في علاقاتهما السياسية لأي سبب من الأسباب.

في إطار الحملة الأمريكية الإعلامية ضد العراق، صرح نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك "بول ولفوويتز Poul Wolfowitz" في 14 تموز عام 2002 بان "النظام العراقي أصبح يشكل تهديداً رئيساً للولايات المتحدة" وأضاف "نحن لا نستطيع أن نعيش مع هذا التهديد". وحول موقف تركيا ودورها في الحرب المحتملة ضد العراق قال ولفوويتز: "إن تركيا لن تكون مسرورة بتأسيس دولة كردية في شمال العراق والولايات المتحدة لن تفضل هذا التطور أيضا" وأكد أيضا بان "تركيا هي إحدى الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في محاربتها للإرهاب" وأضاف "اعتقد بان التحالف التركي الأمريكي قد تطور". وفي تأكيده على أهمية أن تتخذ تركيا دوراً في المرحلة المقبلة قال ولفوويتز: "يجب على تركيا أن تتخذ قراراً حول دورها في الخطط الأمريكية لمهاجمة العراق" وأضاف "انه بدعمها لهذه العملية، فان تركيا سوف تؤمن لها دوراً مهما في البناء المستقبلي للعراق الجديد"[45].

وفي منتصف تموز عام 2002 حصل اجتماع هام بين القادة العسكريين الأتراك برئاسة رئيس هيئة الأركان التركية "حسين كيفريك اوغلو" ووزير الدفاع التركي "صباح الدين جاقماق اوغلو Sabahattin Cakmakoglu" وبين مسؤولين عسكريين أمريكيين برئاسة "بول ولفوويتز". وفي هذا اللقاء اخبر ولفوويتز المسؤولين الأتراك بان الولايات المتحدة قررت ضرب العراق وطلب من تركيا تقديم الدعم لها. وفيما أشار المسؤولون الأتراك بان عملية ضد العراق قد تؤذي الاقتصاد التركي الهش، قال ولفوويتز بان بلاده قررت تنفيذ العملية بغض النظر عن موافقة تركيا أم لا. لكنه أشار بان دعم تركيا للولايات المتحدة في هذه العملية سوف يخدم مصالحها. وبناءً على ذلك قدم المسؤولون الأتراك أربعة شروط لدعم العملية الأمريكية ضد العراق وهي:

(45) Nazli Gensay & Brock Dahl, Chronology of U. S.- Turkish Relations: July 2002 – January 2004, Washington Institute, Washington D. C., 2004, p.2. available at: http://www.washingtoninstitute.org/documents/420a30c5e7f.pdf

1- عدم إقامة "دولة كردية" في شمال العراق.
2- تقدم الولايات المتحدة تعويضات عن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد التركي جرّاء هذه العملية.
3- تقديم دعم خاص للشعب العراقي، والحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق.
4- لا سيطرة للأكراد على الموصل وكركوك.

وفيما قال كيفريك اوغلو في ختام الاجتماع: "إن تركيا لا تريد عملية يمكن أن تهدد الوحدة الإقليمية للعراق" أكد ولفوويتز بان "الولايات المتحدة سوف تحافظ على الوحدة الإقليمية للعراق"[46].

وفي منتصف أيلول عام 2002 حددت الولايات المتحدة مطالبها من تركيا عبر رسالة وصلت من وزارة الدفاع الأمريكية إلى مقر هيئة الأركان التركية، وطلبت من تركيا "تعاوناً تاماً وكاملاً" في عملية تقودها الولايات المتحدة ضد العراق. كما تضمنت هذه المطالب فتح الأراضي التركية لدخول القوات الأمريكية إلى شمال العراق، والتي قد يصل عددها إلى (80) الف جندي أمريكي والسماح لـ(250) طائرة للانطلاق من القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، فضلاً عن قيام الولايات المتحدة بتجهيز وإعداد المطارات والموانئ والقواعد العسكرية في تركيا لاستخدامها في العملية العسكرية، وما يترتب على ذلك من إجراء التحديثات اللازمة على هذه المنشآت من قبل الشركات المتخصصة الأمريكية قبل بدء العمليات العسكرية المرتقبة. كما تضمنت الرسالة أيضا مطالب بنشر وحدات القوة الجوية والبحرية في القواعد العسكرية الأمريكية الجوية والبحرية والمطارات والموانئ في تركيا[47]. ما كان استثنائياً هو حقيقة أن الرسالة قد أرسلت إلى مقر هيئة الأركان التركية، في حين أن كثير من الطلبات التي تضمنتها الرسالة يمكن فقط أن تمنح بعد موافقة المجلس الوطني التركي الكبير عليها[48].

لقد جاءت هذه الطلبات الأمريكية من تركيا بعد سلسلة زيارات متكررة خلال هذه المدة لنائب وزير الدفاع الأمريكي بول ولفوويتز ومساعد وزير الخارجية الأمريكي (مارك كروسمان Marck Crossman) وقادة عسكريين أيضا. وجاءت هذه الزيارات والطلبات والحملة الأمريكية على العراق عموماً، خصوصاً خلال النصف الثاني من عام 2002، في فترة اضطراب كبير شهدتها الساحة السياسية الداخلية في تركيا، فحزب الأغلبية وهو حزب "اليسار الديمقراطي" بقيادة أجاويد منقسم بين صفوفه، وشريك هذا الحزب في الحكومة وهو حزب "الوطن الأم" بقيادة مسعود يلماز يطالب بإجراء انتخابات مبكرة والحكومة كانت مضطربة. وظهر أن هناك صعوبة بالغة في إقدام هذه الحكومة الائتلافية الضعيفة على اتخاذ قرار خطير سواء بالمشاركة في الحرب على العراق إلى جانب الولايات المتحدة أو الموافقة على الطلبات الأمريكية، وبرغم ذلك كان هناك قلق واسع في الأوساط السياسية والعسكرية التركية من تطور "الوجود الكردي" في شمال العراق، وتنامي دوره في سياق التحالف مع الولايات المتحدة فضلاً

---

(46) ***Ibid*****, p.2.**

(47) النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة...، المصدر السابق، ص ص 69-70؛ وأنظر ايضاً:
- S. Gulden Ayman & Zeynap Ersahin, Turk–Amerikan Iliskilerinde Bir Donum Noktasi: Irak Savasi, Bogazici Universitesi – TUSIAD Dis politika, May 2003, SS. 41 – 42.

(48) Ilter Turan, The United States and Turkey : Limiting Unilateralism, Department of International Relations, Istanbul Bilgi University, November 2005, p. 22. Available at: http://www.ridgway.pitt.edu/docs/working-paper/pdf

عن ذلك، كان اغلب الأتراك غير ميالين إلى، أو راغبين في تأييد أية عملية عسكرية ضد العراق من شانها أن تغير الخارطة السياسية فيه أو تؤثر في وحدة الأراضي العراقية. وفي حقيقة الأمر، إن تركيا أيدت العرض الروسي بالعمل معاً على منع العملية العسكرية ضد العراق، خوفاً على مصالحها الإقليمية في المنطقة، أكثر من تأييدها للموقف الأمريكي في هذا الشأن، خاصة وان هذا الموقف، أي المعارض للحرب، كان متوافقاً مع موقف دول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً ألمانيا وفرنسا[49].

على الرغم من أن الأمم المتحدة لم تصدر قراراً يجيز أية عملية عسكرية ضد العراق، فان الكونغرس الأمريكي أصدر قراراً في 11 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002، فوض من خلاله الرئيس الأمريكي جورج بوش بإعلان الحرب على العراق دون انتظار أي قرار من مجلس الأمن الدولي. وهذا يعني أن القرار كان على الضد من الشرعية الدولية ويتقاطع مع القانون الدولي. وبعد ذلك مباشرة، تسلمت هيئة الأركان التركية برئاسة (حلمي اوزكوك Hilmi Ozkuk) مذكرة أخرى من وزارة الدفاع الأمريكية كررت فيها المطالب باستخدام القواعد والمطارات والموانئ والتسهيلات العسكرية واللوجستية في تركيا، وعبور ما يفوق الـ(80) الف جندي إلى شمال العراق. ورداً على هذه المذكرة، أوضح الجنرال اوزكوك في رسالة بعثها إلى الجنرال (والد Wald)، قائد القوات الأمريكية في أوروبا، بان الطلبات الأمريكية يمكن أن يجاب عليها فقط بقرار من المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) الذي من المستحيل أن يصدر قراراً بهذا الشأن قبل أسبوعين فقط من الانتخابات التشريعية في تركيا[50].

تركيا والولايات المتحدة في عهد حزب العدالة والتنمية

بعد فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا، الذي يتزعمه "رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan" حكومته في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2002، برئاسة "عبد الله غول Abdullah Gul " نائب أردوغان في الحزب. وبدأت الحكومة الجديدة بتركيز جهودها حول مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قبيل انعقاد القمة الأوروبية في منتصف كانون الأول عام 2002، ولذلك فقد تم تأخير الاستجابة للطلبات الأمريكية لفترة من قبل الحكومة التركية[51].

كانت الحكومة التركية الجديدة التي تحملت مسؤولية أعباء البلاد الثقيلة في موقف صعب؛ فمن جهة الضغوط الأمريكية على تركيا بشان الاستجابة لمتطلبات العملية العسكرية المرتقبة ضد العراق، ومن جهة أخرى الموقف الأوروبي والدولي عموماً المعارض للحرب، بدا التردد والتخبط التركي واضحاً في هذا المجال. وبالقابل نفذ صبر الأمريكيين جرّاء تأخير مطالبهم من قبل تركيا.

أدركت الحكومة التركية أنها أمام خيارين، إما أن تستجيب للمطالب الأمريكية فتخسر سمعتها ومكانتها الإقليمية والدولية في ظل الانفراد الأمريكي بهذه الحرب دون أي قرار دولي يجير استخدام القوة ضد العراق، وما سيترتب على هذا الموقف من توتر واضطراب في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي الرافض لتلك الحرب، مما قد يهدد كل مساعيها السابقة للحصول على العضوية بالفشل، أو أن تعترض على المطالب الأمريكية وترفض الاستجابة لها، الأمر

(49) ***Ibid*****, p.22..**
(50) ***Ibid*****, p.23.**
(51) Melten Muftule – Bae, "The New Face of Turkey: The Domestic and Foreign policy Implication of November 2002 Elections", East European Quarterly, Vol. 37, No. 4, January 2004, pp. 422 – 23.

الذي قد يؤثر سلبيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة في هذه المرحلة التي تحتاج فيها إلى الدعم الأمريكي في كثير من المجالات.

إزاء هذا الوضع أدركت الحكومة التركية أن الخيار الثاني ربما يكون الأسلم لها في هذه المرحلة، لكنها ستعمل على تقليل النتائج السلبية المتوقعة في هذا المجال قدر الإمكان، لذلك نفذته بدهاء، فدخلت في مفاوضات معمقة مع الجانب الأمريكي لتترك الانطباع لديه بأنها جدية في الاستجابة لمتطلباته، حتى تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين والتوقيع على مذكرة تفاهم. لكن الحكومة التركية "حولت المذكرة للمجلس الوطني التركي الكبير وحملته مسؤولية الموافقة النهائية على تلك المذكرة، لتظهر أمام الولايات المتحدة أنها متوافقة معها تماماً في الاستجابة لمتطلباتها لكن السياقات الديمقراطية لابد أن تأخذ مجراها في عرض المذكرة على المجلس الوطني التركي الكبير للبت في قبولها أو رفضها، لذلك فان على الولايات المتحدة أن تحترم الخيار الديمقراطي في البلاد وتستجيب لقرار المجلس الوطني التركي بالقبول أو الرفض.

وبعد قرابة شهرين من المفاوضات بين المسؤولين العسكريين والسياسيين الأتراك ونظرائهم الأمريكيين بشان مشاركة تركيا في العملية العسكرية المرتقبة ضد العراق صرّح وزير الخارجية التركي (يشار ياكش Yasar Yakis) في 23 شباط/ فبراير عام 2003 أن اتفاقاً بشان استخدام القوات الأمريكية للقواعد والمطارات والموانئ والأراضي التركية لأي هجوم على العراق أصبح وشيكا، إلا انه ما زالت هناك قضايا معلقة لم يتم التوصل بشأنها إلى اتفاق نهائي بين الطرفين مثل السيطرة على مدن شمال العراق وحقول النفط. وقال ياكش لقناة (C.N.N) التركية التلفازية، أن هناك "احتمالاً قوياً" للتوصل إلى اتفاق قبل تصويت المجلس الوطني التركي الكبير في 1 آذار/ مارس عام 2003. وتسعى واشنطن للحصول على موافقة برلمانية عاجلة حتى يتسنى لها إرسال سفنها المحملة بالتجهيزات العسكرية القابعة في شرق البحر المتوسط إلى الموانئ التركية. وقال ياكش: "إن تركيا ترغب في التأكد من أن الأسلحة الأمريكية لن ينتهي بها الأمر إلى أيدي الأكراد في أي حرب" وأضاف "نريد أن تكون القوات التركية تحت قيادة أمريكية، نحن مصممون على ذلك" وقال: "إن تركيا قلقة بشان من سيتحكم بحقول النفط العراقية في مدينتي الموصل وكركوك إذا ما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق" وأضاف "إن تركيا تخشى أن يسعى الأكراد العراقيون الذين طردتهم الحكومة العراقية من المدينتين للمطالبة بأراضيهم ويحتمل أن يطالبوا بحقول النفط أيضا". وحول طبيعة المذكرة المتفق عليها بين الطرفين قال ياكش: "تنص الصيغة التي اقتربنا من التوصل إليها [مع المسؤولين الأمريكيين] على أن تخضع هذه المناطق للسيطرة الأمريكية". ونفى ياكش أن تكون بلاده قد أجرت مساومات مع الولايات المتحدة بشان الأموال المقدمة لتركيا في مقابل مشاركتها في الحرب، وذكر بان الجوانب مثار النقاش تعلقت بالقضايا السياسية والعسكرية فضلا عن الاقتصادية وقال ياكش: "نحن لا نساوم، فالأمر مجرد مناقشات معمقة بين حليفين حول كيفية التعاون". وحول المخاوف التركية من مسالة تقسيم العراق قال ياكش: "إن تركيا مصممة على منع تقسيم العراق إلى مناطق منفصلة على أساس عرقي". وتخشى تركيا من قيام دولة كردية مستقلة في كردستان العراق، مما قد يثير مواطنيها الأكراد للدخول في مواجهة جديدة مع الحكومة التركية وأضاف: "يجب ألا تقام دولة كردستان". وقد تناولت المفاوضات التركية

الأمريكية بشان القضية العراقية أدق التفاصيل حتى أن ياكش قال: "لقد ناقشنا لساعات من الذي سيدفع قيمة طباعة بطاقات الهوية الخاصة بالجنود الأمريكيين"[52].

رفض البرلمان التركي دخول القوات الأمريكية

وفي 28 شباط/ فبراير 2003 عقد مجلس الأمن القومي التركي اجتماعاً استثنائياً بخصوص المذكرة، وأكد بان القيادة العسكرية سوف تدعم موافقة المجلس الوطني التركي الكبير على المذكرة لان ذلك سوف يدعم موقف الحكومة التركية. لكن حكومة حزب العدالة والتنمية على الرغم من أنها تملك الأكثرية في البرلمان (393 مقعداً من اصل 550 مقعداً) إلا أنها لم تحصل على الموافقة المطلوبة؛ فقد شهد يوم التصويت في 1 آذار/ مارس 2003 معارضة كبيرة داخل وخارج مبنى البرلمان. فكان هناك مفكرون إسلاميون وطلاب أتراك يتظاهرون خارج المبنى ويطالبون نواب حزب العدالة والتنمية التصويت بـ(لا). أما داخل البرلمان فقد كان هناك الكثير من المعارضين للمذكرة سواء من الحزب الحاكم أو غيره من الأحزاب التركية المعارضة الرئيسة كحزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية. فعلى سبيل المثال، تكلم احد نواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان وهز مشاعر كثير من النواب عندما قال: "لا تخافوا من أمريكا بل خافوا من الله". وأثناء عملية التصويت تبين أن ما لا يقل عن (27%) من نواب الحزب الحاكم أي (99 نائباً) قد "تمردوا" على مذكرة الحكومة إما غياباً عن الجلسة أو امتناعاً عن التصويت أو الإدلاء بصوت رافض. وطبقاً للدستور التركي والأنظمة المعمول بها في المجلس الوطني التركي الكبير، فان الغائبين حسبوا مع أصوات الـ(لا) التي كانت أكثر من أصوات الـ(نعم)[53].

في 25 أيار/ مايو 2003 اتصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أيضا بالرئيس الأمريكي جورج بوش، معبرا عن تعازيه القلبية للولايات المتحدة رئيسا وحكومة وشعبا عن الضحايا الأمريكيين في حوادث التفجير التي جرت في الرياض قبل أيام من الاتصال. ومن جهته شكر الرئيس بوش اتصال أردوغان، معربا عن استعداد بلاده للتعاون مع تركيا في المجالات كافة، كما عبر عن رضاه عن موقف الحكومة التركية من "المسألة الكردية" في شمال العراق، وحرصها على وحدة التراب العراقي. وعقب الاتصال أعلنت إدارة الرئيس بوش على لسان مستشارة الأمن القومي الأمريكي (كوندوليزا رايس Condoleezza Rice) بأنه "لم يكن هناك مشكلات كبيرة في العلاقات التركية-الأمريكية" وقالت رايس: "إن العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا قد مرت بفترة صعبة خلال المدة القليلة الماضية" لكنها أكدت أن "تركيا والولايات المتحدة لديهما مصالح استراتيجية مشتركة وسوف نستمر بالعمل سوية"[54].

وفي خطوات عملية قامت بها تركيا لإعادة بناء الثقة بين البلدين، قام مساعد وزير الخارجية التركي (أوغور زيال Ugur Ziyal) في 17 حزيران 2003 بزيارة رسمية إلى واشنطن، في أول زيارة لمسؤول تركي منذ انتهاء الحرب على العراق، إذ التقى على امتداد أربعة أيام عددا من المسؤولين في الخارجية الأمريكية، فضلا عن مستشارة الأمن القومي

(52) النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة...، المصدر السابق، ص ص 74-75.
(53) المصدر نفسه، ص ص 75-76.
(54) "تحسن ملحوظ في العلاقات التركية-الأمريكية"، جريدة الرياض اليومية، 19 أيار 2003. متاح على الرابط التالي:
-http://www.alriyadhdailynewspaper.com/2132302518/contents/19-05-2003/Mainpage/politics-11717.php

الأمريكي (كوندوليزا رايس) ومساعد وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفويتز Paul Wolfowitz). وقد حظيت زيارة المسؤول التركي بأهمية غير مسبوقة في واشنطن، لأنها عدت بمثابة التواصل التركي-الأمريكي منذ انتهاء الحرب على هذا المستوى الرسمي[55].

وقد وصف مساعد وزير الخارجية الأمريكي (مارك كروسمان) نتائج زيارة المسؤول التركي بأنها "ناجحة" و"تتطلع إلى المستقبل"، وأكد أيضا أنه على الرغم من أن التعاون بين تركيا والولايات المتحدة كان "حرجا" في المدة الأخيرة، إلا أنه أردف قائلاً: "كحليفين استراتيجيين نحن نقوم بإعادة النظر بكل جانب من جوانب العلاقات الثنائية". ومن جهته ركز زيال الاهتمام على استخدام كروسمان للمرة الأولى منذ بدء الأزمة مع تركيا إبان الحرب على العراق، تعبير "التحالف الاستراتيجي" للعلاقات التركية-الأمريكية، في إشارة إلى أن جليد العلاقات الثنائية قد بدأ يتكسر، وقال زيال: "إن الولايات المتحدة أكدت على القناعة التركية بأنه ليس هناك أية تغيرات في الروابط الثنائية بين البلدين"[56].

أما مفاجأة المباحثات فكانت تلك المجموعة من المقترحات التي قدمها زيال إلى المسؤولين الأمريكيين والتي تعكس رغبة تركيا في فتح صفحة جديدة مع الأمريكيين، وتركزت هذه المقترحات على الملف العراقي، القضية التي أثارت علاقات الطرفين، واليات التعاون التركي الأمريكي في كل المجالات، وخصوصا في الجانب العسكري والأمني، تمثلت تلك المقترحات بما يلي[57]:

1- استخدام واشنطن لقاعدة انجرليك لتقديم دعم لوجستي في العراق.
2- تجديد نظام الاتصالات العراقي عبر شبكات تركية.
3- مشاركة تركيا في قوات حفظ الأمن الدولية في العراق.

لقد أزالت زيارة أوغور زيال التوترات القائم في العلاقات التركية-الأمريكية، وشكلت خطوة مهمة في طريق إعادة العلاقات إلى سابق عهدها. وهذا ما أكده رئيس الوزراء التركي أردوغان في 18 حزيران 2003 بالقول: "إن تركيا ليس لديها أية مشكلات في علاقاتها مع الولايات المتحدة وسوف نستمر في علاقاتنا الاستراتيجية"[58]، بل إن أردوغان أكد في لقاء داخلي لحزب العدالة والتنمية في 25 حزيران 2003 على أنه "بالرغم من كل التعليقات المتشائمة بشأن مستقبل العلاقات التركية-الأمريكية فإن هذه العلاقات تطورت بما يتوافق وخطوط الشراكة الاستراتيجية" وأشار أردوغان إلى أن "زيارة زيال الأخيرة لواشنطن كانت مفيدة جدا" مضيفا أن: "تركيا قد نسقت مقترحاتها الخاصة بإعادة الإعمار"[59].

---

(55) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.42.

(56) محمد نور الدين، "العلاقات التركية-الأمريكية...خطوات عملية لإعادة بناء الثقة والشراكة"، جريدة الشرق القطرية، 28 حزيران 2003. متاح على رابط الموقع التالي

-http://www.al-sharq.com/DisplayArticl.aspx?xf=2003,June,article_20030628_1&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

(57) المصدر نفسه.

(58) "Chronology of U. S.- Turkish Relations…", Op. cit, p.43.

(59) Ibid, p.49. See Olso: Omer Goksel Isyar, "An Analysis of Turkish – American Relations From 1945 To 2004: Initiatives And Reactions In Turkish Foreign Policy", ALTERNATIVES: Turkish Journal of International Relations, Vol. 4, No. 3, Fall 2005,p.44.

2. زيارة غول لواشنطن وتحسن العلاقات التركية-الأمريكية:

عقب التوتر الذي شاب العلاقات الثنائية أكد وزير الخارجية التركي عبد الله غول قبيل زيارته لواشنطن في 25 تموز 2003 أن "العلاقات بين أنقرة وواشنطن لا يمكن أن تتوقف بسهولة" مشيرا إلى أن "تركيا تبذل جهودا كبيرة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين". وقد دافع غول عن أهمية زيارته لواشنطن وسط انتقاد الكثيرين داخل المعارضة التركية عن جدوى هذه الزيارة قائلا: "من الخطأ ألا أذهب، إذ أن عدم الذهاب ليس من صالح تركيا" مشيراً إلى أنه "عندما رفضت مذكرة الحكومة (حول مرور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية) أصيبت الولايات المتحدة بصدمة. ومن هذه الزاوية كان يفترض، نتيجة لذلك، أن تنقطع معها كل العلاقات، لكن السيد باول زار أنقرة بعد ذلك، ثم حصلت لقاءات ثنائية على مستوىً عالٍ، لذلك إذا لم أذهب سيكون خطأً، بل على العكس من ذلك، سيكون ذهابي مفيدا في تحسين العلاقات الثنائية بين بلدينا"[60].

وفي ختام زيارته لواشنطن، التي التقى فيها عبد الله غول نظيره الأمريكي كولن باول فضلا عن نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) ووزير الدفاع (دونالد رامسفيلد Donald Rumsfeld) ورئيس هيئة الأركان الأمريكية (ريتشارد مايرز Richard Mayers) ومستشارة الأمن القومي الأمريكي (كوندوليزا رايس) ورئيس الإدارة المدنية في العراق (بول بريمر Poul Bremer)، عقد مؤتمرا صحفيا مشتركا قال فيه: "يسرني أن أعلن بأن تركيا والولايات المتحدة اقتربتا ثانية من تعزيز علاقاتهما التاريخية والاستراتيجية" وأضاف: "إن حكومتينا تصران على تجاوز كل العقبات والتحديات الماضية نحو خطوات بناءة وملموسة لتعزيز تحالفنا الاستراتيجي". وحول مواقف ورؤى الطرفين تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية وبعض المناطق التي تهم مصالح البلدين قال غول: "إن تركيا والولايات المتحدة لديهما رؤى مشتركة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والعالمية المهمة، وهما مصممتان على استمرار وتطوير تعاونهما في العراق والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان ودول البلقان بما يتوافق مع مصالحنا المتبادلة، وبطريقة تخدم استمرار ورفاهية الشعوب في هذه المناطق"[61].

وشهدت العلاقات التركية-الأمريكية تطورا آخر إثر زيارة الرئيس بوش لأول مرة للعاصمة أنقرة في 27 حزيران/ يونيو 2004، قبل يوم من توجهه إلى اسطنبول لحضور اجتماعات قمة الناتو التي استغرقت يومين، بحضور (46) رئيسا للدول والحكومات. وقد أكد

---

(60) محمد نور الدين، "رسائل أمريكا السلبية وزيارة غول لواشنطن"، صحيفة الشرق القطرية، 20 تموز 2003:

http://www.al-sharq.com/DisplayArticl.aspx?xf=2003,July,article_20030628_1&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

(61) للتفاصيل انظر:

- Jonathan Feiser, "Turkey and the United States: An Alliance Not Beyond Repair", EURASIA INSIGHT, 31/7/2003. :
http://www.eurasianet.org/departments/insight/articls/pp073103.shtml

وانظر أيضاً:

- "الأزمة الراهنة في العلاقات التركية-الأمريكية: الخلفيات والأسباب-الإشكاليات والمستقبل"، عرب للدراسات الاستراتيجية، قضايا الشرق الأوسط، 2 آب 2003:

- http://www.arabss.com/pub/shop/?page=shop/f/ypage&prudect-id1538&catecory-id=76.htm

الرئيس الأمريكي على أن محادثاته مع المسؤولين الأتراك تركزت تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، فضلا عن مناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية من بينها تقوية حلف الناتو وتطورات الوضع في العراق والقضية القبرصية ومسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ومسألة حزب العمال الكردستاني وغيرها من القضايا. وقال بوش: "إن زيارة أنقرة تهدف إلى إعادة تأكيد الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لعلاقاتها مع تركيا". ومن جهته أعرب أردوغان عن سعادته بزيارة الرئيس بوش لتركيا لأول مرة، وقال قبل الاجتماع بينهما: "آمل أن تكون المحادثات التي سنجريها حول المنطقة والعلاقات التركية-الأمريكية مفيدة للبلدين"[62].

وذكرت مصادر حكومية تركية أن المحادثات بين الجانبين لم تحمل في طياتها أي جديد بعد أن سعى الرئيس بوش لتعزيز العلاقات الثنائية مع تركيا من خلال هذه الزيارة. وقالت المصادر إن أردوغان كرر لبوش مطالب أنقرة الخاصة بمسألة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وقال: "إن الحرب ضد "الإرهاب" يجب أن تكون شاملة لان حزب العمال الكردستاني مهم بالنسبة لتركيا بقدر أهمية "تنظيم القاعدة" بالنسبة للولايات المتحدة فيما يتعلق بخطرهما على مصالح الدولتين". كما ناشد أردوغان الرئيس بوش منع الكرد في العراق من السيطرة على مدينة كركوك، مكررا رفض بلاده المطلق لما وصفه بـ"إقامة أي كيان فيدرالي في العراق على أسس عرقية أو مذهبية"، كما دعاه لإطلاق سراح ثلاث معتقلين أتراك في معتقل غوانتنامو، وضرورة القيام بخطوات عملية لإنهاء الحصار المفروض على شمال قبرص التركية. كم أكد أردوغان رفض بلاده لسياسة الاغتيالات والتدمير التي تتبعها إسرائيل قبل انسحابها المزمع من قطاع غزة، وكان حريصا على التطرق لهذا الموضوع لخطورته على ما وصفه بـ"عملية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط"[63].

لم يشهد عام 2005 تطوراتٍ مهمة على صعيد العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة باستثناء الاتفاق الاستراتيجي الأمني بين أنقرة وواشنطن في نهاية كانون الأول من العام نفسه، فضلا عن مطالبات تركيا المتكررة من الإدارة الأمريكية بضرورة اتخاذ إجراءات مضادة لحزب العمال في شمال العراق إثر ازدياد هجماته داخل تركيا.

3. مشكلة حزب العمال الكردستاني وتاثيرها على العلاقات التركية-الأمريكية

هيمنت مسألة حزب العمال الكردستاني والاعمال الارهابية التي شنها في تركيا على العلاقات الامنية بين تركيا والولايات المتحدة خلال عام 2005؛ وفيما يتعلق بهذه المسألة، صرح رئيس الوزراء التركي أردوغان في 29 تموز/ يوليو 2005، عقب اختطاف عمدة إحدى المحافظات التركية في جنوب شرقي البلاد من قبل عناصر حزب العمال حسبما ذكرت مصادر حكومية تركية، إن "الحكومة التركية ستتخذ الخطوات الضرورية إذا لم تقمع القوات الأمريكية والقوات العراقية عناصر حزب العمال الكردستاني الذين يشنون هجمات ضد تركيا منطلقين من قواعد عسكرية في شمال العراق"، وحذر أردوغان أنه في حال عدم استجابة الولايات المتحدة للمطالب التركية فستتولى تركيا الأمر بنفسها، وقال: "يحق لتركيا استناداً إلى القانون الدولي

(62) "مسؤولون: الرئيس الأمريكي تعرض لضغوط من المسؤولين الأتراك لقمع أكراد تركيا في شمال العراق"، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، العدد 9344، 28 حزيران 2003:
http://www.asharqalawsat.com/print/default.asp?did=241856

(63) "أردوغان يبلغ بوش رفضه ممارسات إسرائيل ويطالبه بمنع سيطرة الأكراد على كركوك"، صحيفة المستقبل (بيروت)، العدد 1630، 28 حزيران 2003:
http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=721616

الدفاع عن نفسها ضد أية هجمات إرهابية" وأضاف: "إن توقعاتنا بشأن حزب العمال مستمرة وبوسعي أن أقول أنه لم يتم اتخاذ أية خطوات ملموسة حتى الآن". كما أكد أردوغان على أن واشنطن لم تبذل حتى الآن الجهود المتوقعة منها، وأنه أبلغ الأمريكيين بذلك. وأشار أيضاً إلى أنه "ما دامت القوات العراقية ضعيفة جداً حتى الآن فإنه يتعين على القوات الأمريكية وقوات التحالف المساعدة في العمل ضد عناصر حزب العمال الكردستاني". وعن الظروف التي قد تضطر تركيا للتحرك بمفردها قال أردوغان: "إننا نفعل ما هو ضروري داخل حدودنا، ولكن إذا تغيرت الظروف مثلما قلنا فإنه سيتم اتخاذ الخطوات الضرورية" مختتماً القول بأن: "هناك حدود لصبر وتسامح تركيا"[64].

وأمام هذا الإلحاح التركي اضطرت واشنطن لإبداء بعض الاهتمام بالمطالب التركية فيما يتعلق بهذه المسألة، إذ صرح نائب مستشار الخارجية الأمريكية (ماثيو بريزا Matthew Pryza) في 10 آب/ أغسطس 2005، أن قائد القوات الأمريكية في المنطقة الوسطى (جون أبي زيد Jon Abi Zaid) والقائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا الجنرال (جيمس جونز James Jons) سيصلان إلى أنقرة لعقد مباحثات مع المسؤولين العسكريين الأتراك بشأن إجراء مشاورات حول إمكانية اتخاذ عمل عسكري مشترك ضد عناصر حزب العمال في شمال العراق، وقال بريزا: "إن الولايات المتحدة قررت إجراء محادثات مع أنقرة بشأن العمليات العسكرية المحتملة ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق في غضون الأسابيع المقبلة". وأوضح بريزا أن "المنظمة الكردستانية التركية هي "تنظيم إرهابي" ونحن متفقون تماماً على أنه لا مكان لها في عراق حر وديمقراطي، واتفقنا أيضاً على رفع درجات التعاون بين الولايات المتحدة وتركيا والعراق لمواجهة تهديدات هذه المنظمة". كما أشار بريزا إلى أن هناك إمكانيات كبيرة للتعاون الثنائي بين وزارتي العدل التركية والعراقية من أجل تأمين الأمن في البلدين بدلاً من اللجوء إلى الخيار العسكري"[65].

وفي 3 كانون الأول/ ديسمبر 2005 عينت واشنطن (روس ويلسون Rose Wilson) سفيراً جديدا لها في انقرة بدلاً من السفير السابق (إيريك إيدلمان)، وأعقب ذلك في 8 كانون الأول زيارة مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية الـ(FBI) "روبرت مولر Robert Mueller"، وبعدها بثلاثة أيام زيارة مدير المخابرات المركزية الأمريكية الـ(CIA) "بورتر غوس Porter Goss" إلى أنقرة. وجاءت زيارتهما بعد زيارة كل من (ستيفن هادلي Steven Hadly) مستشار الأمن القومي الأمريكي، ومن بعده زيارة الجنرال (جون أبي زيد) في نهاية أيلول/ سبتمبر 2005 [66].

وقد أكد السفير الأمريكي الجديد (روس ويلسون) أن هدفه الأساس هو "ترميم العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة وتجديدها وتطويرها ونزع الهموم المشتركة لدى الشعبين". كما أشار إلى أن الأولوية عند واشنطن في الوقت الحالي هي العراق ومحاربة ما وصفه بـ"الإرهاب"

---

(64) "أنقرة تطالب واشنطن بوقف هجمات المتمردين الأكراد"، إذاعة بي بي سي العربية، 29 تموز 2005:
http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4726000/4726747stm

(65) "تركيا والولايات المتحدة تعتزمان عقد مباحثاتٍ بشأن مكافحة المنظمة الكردستانية"، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 10 آب 2005:
http://wwwkuna.net,kw/home/story.aspx?language=ar&DSNO=759512

(66) محمد نور الدين، "العلاقات التركية-الأمريكية"، صحيفة الشرق القطرية، 2005/12/18:
http://www.al-sharq.com/DisplayArticle.aspx?xf=2005,December,
article_2005121870344&id=columnist&sid=drmohammednoordhin

الذي تمثله القاعدة، لذلك يتوجب تطوير التعاون الثنائي بين البلدين وضرورة استمراره في المدى الطويل لاسيما في شقه الأمني، وفي هذا الصدد أكد السفير ويلسون أن "إدارة الرئيس بوش ترغب في مساعدة تركيا في مجالاتٍ عدة، منها التصدي لعمليات التسلل عبر الحدود لتضييق الخناق على عناصر المتمردين" كما أشار ويلسون إلى ضرورة تفعيل التعاون المشترك بين أنقرة وواشنطن لمحاصرة النظامين الإيراني والسوري بإفشال أية محاولة لقلب التوازنات الموجودة في المنطقة"[67].

ويبدو أن السفير الأمريكي مهد لمجيء المسؤولين الأمريكيين الآخرين فيما بعد، الأمر الذي نتج عنه عقد اتفاق أمني استراتيجي بين أنقرة وواشنطن، تضمن وضع آليات مشتركة لمكافحة عناصر تنظيم القاعدة، ومراقبة تمويل ما يسمى بـ"المنظمات الإرهابية" وتفعيل التبادل الاستخباراتي بين البلدين. هذا ما كشفت عنه صحيفة "أقشام Aksam" التركية في عددها الصادر يوم 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، حيث ذكرت أن زيارة غوس ومولر "كانت مثمرة وإيجابية للغاية" وأنه تم خلالها "الاتفاق على زيادة عناصر المخابرات الأمريكية في تركيا مقابل الإعلان عن انطلاق تعاون أمني ثنائي قوي في مكافحة عناصر حزب العمال وتنظيم القاعدة في شمال العراق". كما أشارت الصحيفة إلى أن غوس ومولر وعدا أنقرة بتقديم دعم تكنولوجي تحتاجه مقابل زيادة عناصر المخابرات وتسهيل نشاطاتهم لتعقب عناصر تنظيم القاعدة بشكلٍ أوثق، مشيرة إلى أن تركيا حثت بدورها الولايات المتحدة على دعمها لمكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني[68].

لقد رأت الحكومة التركية في هذا التعاون فرصة مناسبة لتفعيل رغبتها في القضاء على عناصر حزب العمال، وتحفيز الجانب الأمريكي على القيام بعمل عسكري، أو على الأقل، غض الطرف عن الجانب التركي عند قيامه مستقبلاً بأي هجوم عسكري محتمل ضد قواعد ذلك الحزب في شمال العراق. وفي هذا الصدد نقلت شبكة (NTV) التلفازية التركية عن مسؤول أمني تركي قوله: "إذا شاركت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية معنا بنسب 25% من المعلومات الاستخباراتية التي لديهم بشأن عناصر حزب العمال الكردستاني فإننا سنخطو خطوة كبيرة في هذا الصراع". وقد حرص موللر عقب لقاءاته مع كل من وزير الداخلية التركي (عبد القادر أقصو Abdulkadir Aksu) ورئيس مديرية الأمن العامة التركية (غوهان أيدنار Gohan Aydanar) على إثارة هذه المسألة عندما أعلن استعداد بلاده للتعاون مع أنقرة بهدف القضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وأن بلاده تعمل في أماكن أخرى في أوروبا للتصدي لهذه العناصر والتنظيمات الأخرى المرتبطة بها. كما كشف موللر عن أن التعاون بين واشنطن وأنقرة لمواجهة تلك العناصر قد بدأ بالفعل وتمخض عن بعض الثمار الإيجابية، وأن ثمة رغبة عند الطرفين لاستكمال هذا التعاون[69].

على أية حال، فإن عام 2005 الذي بدأ بتوتر في العلاقات التركية-الأمريكية انتهى بطي صفحة أخرى من الخلافات والتوترات، وذلك بعد عقد اتفاق أمني استراتيجي بين الطرفين، أعاد

(67) "أنقرة وواشنطن: زواج نقتضيه المصلحة"، مفكرة الإسلام، قسم متابعة الشؤون الآسيوية، 2005/12/29: http://www.islammemo.cc/taqrar/one-news.asp?ID.news=641
(68) المصدر نفسه.
(69) المصدر نفسه.

الرغبة لديهما في التعاون المشترك، والإدراك بأن كلاً منهما بحاجة للآخر نظراً لتعدد المصالح الاستراتيجية المشتركة بينهما.

4. تركيا والولايات المتحدة عام 2006: نحو شراكة استراتيجية جديدة

يمكن القول بأن عام 2006 هو العام الأفضل للعلاقات التركية-الأمريكية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ليس بسبب قلة الخلافات والتوترات التي شهدتها هذه العلاقات خلال هذا العام، ولكن بسبب الاتفاق الاستراتيجي لتطوير الشراكة التركية-الأمريكية، الذي أبرمته الدولتان مطلع النصف الثاني من عام 2006، الذي سنتناوله بالتفصيل لاحقاً.

كان الحدث الأبرز خلال النصف الأول من هذا العام هو زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) لأنقرة في 24 نيسان 2006، التي وصفت فيها تركيا بأنها "دولة نموذجية" وأن على دول المنطقة "أن تستفيد من تجربتها الديمقراطية" كونها المحور الرئيس لمشروع الشرق الأوسط الكبير. وأكدت رايس خلال محادثاتها مع نظيرها التركي (عبد الله غول) على "أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا" مشيرة إلى "تطابق وجهات نظر البلدين تجاه جملة من القضايا الإقليمية والدولية، وخصوصاً ما يتعلق بالعراق وإيران وأفغانستان"". وفي هذا الصدد دعت رايس أنقرة لأن تقول لطهران ما يقوله المجتمع الدولي لها بـ"ضرورة إيقاف برنامجها النووي". ومن جهته شكر وزير الخارجية التركي عبد الله غول لواشنطن موقفها المؤيد والداعم لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وحل القضية القبرصية، داعيا إياها لاتخاذ موقف حاسم في محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني الموجودين في شمال العراق، وكرر غول موقف بلاده الداعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كل أسلحة الدمار الشامل[70].

يبدو أن حرص الدولتين على تنسيق مواقفهما تجاه عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، على الأقل في المستقبل المنظور، قد دفعهما إلى عقد اتفاق استراتيجي مشترك حدد إطاراً هيكلياً للحوار والتشاور بين الطرفين.

جاء هذا الاتفاق بعد زيارة مهمة لوزير الخارجية التركي عبد الله غول إلى واشنطن مطلع تموز/ يوليو 2006، جرى التنسيق بشأنها، حسبما ذكرت مصادر تركية مطلعة، منذ زيارة رايس الأخيرة لأنقرة. ويرى الباحث أن هذا الاتفاق قد وضع نهاية فعلية لمرحلة طويلة من التوتر والخلاف في العلاقات الثنائية بين الجانبين منذ عام 2003، وهو ما أكده غول بالقول عقب توقيع هذا الاتفاق: "لقد نجحنا في التوجه نحو علاقة أوثق وأقوى"[71].

---

(70) للتفاصيل أنظر:

- "Remarks With Turkish Deputy Prime Minister Abdullah Gul After His Meeting with Condoleezza Rice", U.S. Department of State, Washington D.C, April 25, 2006. :
http://www.state.gov/secretary//rm/2006/65234.htm

وانظر أيضاً:

- "رايس والقيادة التركية تختلفان بشأن الكردستاني"، حكومة إقليم كردستان، 26 نيسان 2006:
http://www.web.krg.org/article-print.asp?Article-Nr=10703

(71) Daniel Fried, "Interview in Advance of Turkish Foreign Minister Abdullah Gul's Visit to the U.S.", U.S. Department of State, Washington D.C, July 3, 2006. :
http://www.state.gov/p/eur/rls/rm/68559.htm

أشار مضمون الاتفاق الذي حمل عنوان وثيقة "الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية-الأمريكية Shared Vision and Structured Dialogue to Advance the Turkish-American Strategic Partnership" إلى أن الخارجية التركية قد خطت خطوة مهمة على طريق إعادة تفعيل الدور التركي، ليس فقط على المستوى الإقليمي وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وإنما على المستوى الدولي أيضاً. كما تشير الوثيقة إلى أن الدور التركي سوف يتصاعد في المستقبل المنظور، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا العربية، وفي مقدمتها قضيتا العراق وفلسطين، فضلاً عن قضية الملف النووي الإيراني، الأمر الذي أثار مخاوف البعض من أن يكون هذا الصعود على حساب الدور العربي أو الإيراني.

انقسمت هذه الوثيقة إلى قسمين: الأول، تضمن مبادئ الرؤية الاستراتيجية المشتركة، والثاني، تناول آليات تفعيل هذه الرؤية ومتابعتها ميدانياً في التطبيق العملي تحت عنوان "الحوار الهيكلي أو البنيوي Structured Dialogue". وأهم ما تضمنه القسم الأول من هذه الوثيقة هو المبادئ والتوجهات والأهداف التالية[72]:

1. إرساء السلام والاستقرار في الشرق الأوسط عن طريق الديمقراطية.
2. دعم الجهود الدولية في اتجاه حل بناء للصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك حل على أساس دولتين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
3. تعزيز الاستقرار والديمقراطية والرفاه في العراق المتحد.
4. دعم مبادرة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وألمانيا المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.
5. المساهمة الفعالة في الاستقرار والديمقراطية والرفاهية في منطقة البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى وأفغانستان.
6. دعم حل عادل وبناء وشامل ومتبادل تحت مظلة الأمم المتحدة للمسألة القبرصية، وفي هذا الإطار رفع العزلة عن القبارصة الأتراك.
7. تطوير وتنويع أمن الطاقة ومصادرها، بما في ذلك تلك التي توجد في حوض بحر قزوين.
8. تقوية العلاقات عبر الأطلسي، وضمن حلف شمال الأطلسي.
9. مكافحة -"الإرهاب"، ولاسيما المعركة مع حزب العمال الكردستاني والمنظمات المرتبطة به.
10. منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة تجارة البشر وتهريب المخدرات والسلاح.
11. تعزيز التفاهم والاحترام والتسامح، داخل الأديان والثقافات وفيما بينها، وتحفيز الجهود المتعددة الأطراف المؤثرة على إيجاد حلول للأزمات التي تشكل مصدر قلق مشترك.
12. الدعم القوي من جانب الولايات المتحدة لعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي.
13. التعاون العسكري والدفاعي والاستثمار الاقتصادي المتبادل.

أما القسم الثاني من الوثيقة فقد حدد أربع آليات للحوار البنيوي بين الطرفين على أمل أن تجري متابعة مبادئ الرؤية المشتركة من خلالها بشكل منتظم. وهذه الآليات هي[73]:

(72) إبراهيم البيومي غانم، "الاستراتيجية التركية-الأمريكية: جبهة جديدة لفضائح النظام العربي الرسمي"، منتدى جدل، 15 آب 2006: http://www.jadal.org/?p=455

(73) المصدر نفسه.

1. تكوين فريق من الخبراء الاستشاريين، بحيث يجتمع كلما تطلب الأمر للمداولة في القضايا المشتركة بين البلدين.
2. تكوين فريق لتخطيط السياسات يجتمع بانتظام لتحليل الاتجاهات والتطورات التي تهم البلدين من منظور استراتيجي، وتقديم التوصيات المكنة من منظور السياسة العملية القابلة للتطبيق.
3. تشكيل لجان خاصة للحوار لتعزيز التفاهم وتوسيع نطاق العلاقات بين الطرفين، وتشجيع اللقاءات المتبادلة بين رجال الأعمال والإعلام والمجتمع المدني، والعلماء والمهندسين والأكاديميين ومراكز البحث والتفكير، والمدرسين والطلاب. إضافة إلى توفير التسهيلات اللازمة للحوار بين أعضاء الكونجرس الأمريكي وأعضاء المجلس الوطني الكبير في تركيا (البرلمان).

4. القيام بمراجعة بنود الاتفاق على المستويات العليا، مرة كل سنة على الأقل، وذلك من أجل تقديم رؤية شاملة وتقديرات زمنية، وإرشادات لمزيد من التنسيق والتعاون.

تعد هذه الوثيقة نقطة تحول فارقة في العلاقات التركية-الأمريكية، ومحطة لمراجعة وتحليل حاضر ومستقبل هذه العلاقات، تأتي في مرحلة يحتاج الطرفان كلاهما إلى مراجعة شاملة لمضمون علاقاتهما، وآلية فاعلة لتعزيزها وتطويرها باتجاه يخدم مصالحهما الاستراتيجية المشتركة، وتضع إطاراً شاملاً تصاغ من خلاله وعلى أساسه مواقف ورؤى البلدين لجملة من القضايا الهامة التي وردت في مضمون الاتفاق.

وفي تطور آخر شهدته العلاقات التركية-الأمريكية، قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة رسمية للولايات المتحدة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، التقى خلالها الرئيس بوش وعدداً من المسؤولين الأمريكيين. وقد تناولت محادثاتهما عددا من القضايا الساخنة، تأتي في مقدمتها القضية العراقية ومسألة حزب العمال الكردستاني وقضية الملف النووي الإيراني، فضلاً عن القضية القبرصية والقضية الفلسطينية وقضية دار فور أيضاً.

وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب محادثات الجانبين، لم يشر الطرفان إلى مسألة حزب العمال الكردستاني، لكنهما شددا على "ضرورة التصدي لأعمال العنف المتطرفة". وأشار أردوغان إلى "أهمية الخطوات التي قمنا بها معاً لنواصل بعزيمة معركتنا ضد الإرهاب" مضيفاً أن "لدينا في الواقع الرأي نفسه بشأن إقامة قاعدة عمل مشتركة لمحاربة الإرهاب على نطاقٍ واسع" وتابع أردوغان القول: "لقد أجرينا مباحثاتٍ مهمةٍ بشأن العراق وإيران، ورغبتنا هي مساعدة الذين يريدون مستقبلاً سلمياً ويرفضون التشدد والتطرف"[74].

(74) "Remarks by President Bush and Prime Minister Erdogan of Turkey", U.S. Department of State, Washington D.C, October 2, 2006: www.state.gov/p/eur/rls/or/73433.htm

وانظر أيضاً:

- Foster Klug, "Bush Backs Turkey's Bid to Join EU", Fox News, October 2, 2006:
http://www.foxsnews.com/wirs/2006oct02/0,4670,US_Turkey,00.html
- "بوش وأردوغان يتفقان على آلية مشتركة لمواجهة الإرهاب"، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 10172، 2006/10/4.

وعقب زيارة أردوغان لواشنطن قام المبعوث الخاص الأمريكي الجنرال (جوزيف رالستون Joseph Ralston) بزيارة إلى أنقرة في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، في إطار المساعي الأمريكية لحث تركيا على عدم التسرع في شن أي هجوم عسكري على قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. وفي هذا الصدد صرح الجنرال الأمريكي جوزيف رالستون عقب اجتماعه برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن "استخدام القوة سيكون الملاذ الأخير لتركيا في مواجهة المقاتلين الأكراد الذين يتسللون من شمال العراق". ولكن رالستون أشار إلى انه بالإمكان استخدام جميع الوسائل لمواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني. وجاءت محادثات رالستون مع المسؤولين الأتراك اثر تعرض أهداف تركية لثلاث هجمات من مسلحين يشتبه بأنهم من عناصر حزب العمال، أدى إلى مقتل عشرة أشخاص في مدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا. وعبر رالستون عن تعاطفه مع عائلات الضحايا وقال: "إن واشنطن تدرك أن هناك حاجة ملحة لحل النزاع الذي تصاعد في الفترة الأخيرة، ولكنه طالب الشعب التركي بالصبر"، وقال رالستون :"ستتخذ جملة من الإجراءات بعضها سيكون مرئيا وبعضها سيحدث وراء الكواليس، وعلى أي حال فأنا أفهم حاجة الشعب التركي لرؤية تلك الخطوات"[75].

لقد كانت القضية العراقية وتداعياتها السياسية والأمنية المستمرة العامل الأكثر تأثيرا في توتر العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة خلال هذه المدة؛ فعلى الرغم من تأكيدات واشنطن المستمرة حول ضرورة مواجهة حزب العمال الكردستاني الذي تعده "منظمة إرهابية" ويتخذ من شمال العراق ملاذا له، فإن الولايات المتحدة لم تكن قادرة في حقيقة الأمر خلال هذه المرحلة من تنفيذ وعودها لتركيا بهذا الشأن، حتى بالتعاون مع الأخيرة، نظراً للورطة التي واجهتها في العراق، سواء ما يتعلق بتصاعد وتيرة الهجمات المسلحة ضد قواتها والخسائر الفادحة التي تكبدتها هناك، أو ما يتعلق بتصاعد حدة "العنف الطائفي" في مناطق متعددة من العراق، ووصوله إلى مستوياتٍ خطيرة، هددت مستقبل العراق ووحدة أراضيه، حسب تقديرات المنظمات الدولية، الأمر الذي استدعى تنفيذ ما سمي بـ"خطة بغداد الأمنية" من قبل القوات الأمريكية والعراقية مع بداية شباط 2007، وهو ما صرف الاهتمام الأمريكي عن مواجهة حزب العمال أو حل مشكلة كركوك بما يتناغم ومصالح تركيا، الأمر الذي أغضب المسؤولين الأتراك الذين شككوا في جدية الولايات المتحدة في تنفيذ وعودها الامنية والعسكرية بالتعاون مع تركيا حسب الاتفاقات السابقة

وفي هذا الصدد، اتهم رئيس الوزراء التركي أردوغان واشنطن وبغداد بعدم احترام وعودهما بالحد من نشاطات حزب العمال الكردستاني. وقال أردوغان في تصريحات صحفية أثناء زيارته للبنان في 3 كانون الثاني 2007: "إن المهمة التي قام بها المبعوث الأمريكي (جوزيف رالستون) لتنسيق الجهود لمحاربة عناصر هذا الحزب قد باءت بالفشل" وأضاف: "لم تحصل أية تطورات إيجابية، فقد كنا نأمل أن نتعاون مع الولايات المتحدة والعراق لمحاربة هذه "المنظمة الإرهابية"، ولكن أيٍ من هذا لم يحصل". وأكد أردوغان أن "واشنطن وبغداد تعللتا بصعوبة التعامل مع حزب العمال في وقتٍ تنشغلان فيه بمحاربة العنف في أجزاءٍ مختلفة من العراق" وتساءل: "هل يحاولون إشغالنا بهذه الأعذار؟ نحن نريد أن نرى نتائج ملموسة" وقال

(75)"مبعوث أمريكي خاص لتركيا:القوة آخر الخيارات"، موقع إذاعة (بي بي سي) العربية، 12 تشرين الأول 2006: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_5344000/5344018.stm

أردوغان: "إن بعض مسلحي حزب العمال الذين يتسللون إلى تركيا يحملون أسلحة أمريكية الصنع"[76].

ويبقى التساؤل قائما: لماذا كان هذا التردد إزاء تنفيذ أية عملية عسكرية مشتركة ضد حزب العمال في شمال العراق، أو إطلاق يد تركيا لتنفيذ تلك العملية بمفردها، على الرغم من الوعود الأمريكية المتكررة بدعم تركيا في هذا الشأن؟

إن الأتراك كانوا يدركون جيداً أن الولايات المتحدة لا ترغب في جعل شمال العراق، وخصوصا إقليم كردستان هناك، منطقة مضطربة نتيجة عملية عسكرية ضد قواعد حزب العمال، قد تضاعف العنف في العراق إلى مستوياتٍ تضر أكثر بالمصالح الأمريكية، فضلاً عن أن هكذا عملية عسكرية قد تؤدي إلى مجابهة مباشرة بين عناصر كردية عراقية تابعة لإقليم كردستان مع قوات تركية، ربما تتطور إلى مستوياتٍ لا يمكن السيطرة عليها، وبالتالي تضر بحلفاء واشنطن من الكرد العراقيين.

إن الولايات المتحدة كانت تحاول دائماً تهدئة المخاوف التركية وامتصاص غضب المسؤولين الأتراك، تارة بإطلاق الوعود تلو الوعود وتارةً أخرى بإرسال مسؤولين أمريكيين للتباحث مع مسؤولين أتراك لمكافحة عناصر حزب العمال بالتنسيق مع الحكومتين التركية والعراقية، ولكن أياً من ذلك لم يحصل على أرض الواقع؛ فعلى سبيل المثال، قام وكيل وزارة الخارجية الأمريكية (نيكولاس بيرنز Nicholas Burns) بزيارة إلى أنقرة في 18 كانون الثاني/ يناير 2007، استغرقت يومين، التقى فيها كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الأتراك لمناقشة الحالة الراهنة للعلاقات التركية-الأمريكية وسبل تطويرها، فضلاً عن مسألة حزب العمال الكردستاني وتطورات الوضع في العراق، وقضية الملف النووي الإيراني وغيرها. وأكد بيرنز في هذ اللقاء مجدداً دعم الولايات المتحدة لتركيا للدفاع عن نفسها ضد الهجمات التي يشنها حزب العمال انطلاقاً من قواعده في شمال العراق[77]، دون توضيح مستويات ذلك الدعم وآليات تنفيذه.

من جهةٍ أخرى، نقلت وكالة أنباء الأناضول التركية الحكومية عن رئيس هيئة الأركان التركية العامة الجنرال (يشار بيوكانت) قوله بعد محادثاتٍ مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن: "في الوقت الراهن هناك مجموعتان تقدمان الدعم لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق" في إشارة غير مباشرة إلى الحزبين الكرديين الرئيسيين في العراق"، وأضاف: "إن الجانب العراقي من الحدود المشتركة بيننا لا توجد عليه حراسة مطلقاً" مشيراً إلى أن "العراق قد تنازل عن منطقة الحدود بالكامل لحزب العمال الكردستاني" وقال: "هناك الكثير من "الإرهابيين" المسلحين في الجانب العراقي من الحدود"[78].

---

(76) "أردوغان يتهم واشنطن حيال حزب العمال"، إذاعة الـ(بي بي سي)، 4 كانون الثاني 2007:
http://www.newsvote.bbc.co.uk/mpapps/pagetools/print/news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east/2007/01/04.htm

(77) للتفاصيل أنظر:

- "Remarks Following a Meeting Between Prime Minister Receb Tayyip Erdogan and Nicholas Burns", U.S. Department of State, Washington D.C, January 19, 2007.
www.state.gov/plus/rms/2007/70129.htm

وانظر أيضاً:"نيكولاس بيرنز يقوم بجولة إلى تركيا والشرق الأوسط"، نشرة واشنطن، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 19 كانون الثاني 2007:
http://www.usinfo.state.gov/ar/Home/products/washfil.htm

(78) "نيكولاس بيرنز يقوم بجولة إلى تركيا والشرق الأوسط"، المصدر نفسه.

وفي تطور لاحق، دعا رئيس أركان الجيش التركي يشار بيوكانت في 12 نيسان/ أبريل 2007 إلى شن عملية عسكرية تركية في شمال العراق لمواجهة أنشطة مسلحي حزب العمال الكردستاني، ولكنه ربط ذلك بقرار سياسي من الحكومة للسماح للجيش بمثل هذه الخطوة. وأضاف "إذا ما أوكلت هذه المهمة إلى القوات المسلحة، فهي قوية بما فيه الكفاية لتنفيذ عمليات مماثلة بشكل جيد"، ولكنه أكد أنه لم يقدم طلبا للبرلمان التركي بهذا الشأن. وقال بيوكانيت "في حالة تلقينا أي تفويض قانوني من البرلمان سنمضي قدما وسننجح". وأكد في هذا السياق أن الجيش تلقى معلومات استخبارية تفيد أن "المتمردين الأكراد من عناصر حزب العمال الكردستاني" يخططون لتصعيد أنشطتهم في جنوب شرق تركيا اعتبارا من أيار المقبل"[79].

خاتمة واستنتاجات

تناولت هذه الدراسة البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية-الأمريكية منذ عام 1991، مرورا بعقد التسعينات من العقد الماضي وحتى نهاية إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2008. وقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات كما يلي:

1. إن الاتفاقيات الثنائية العسكرية التي عقدت بين تركيا والولايات المتحدة، وخاصة خلال عقد الثمانينيات، على الرغم من كونها اتفاقيات تستند على المعاهدات السابقة، إلا أنها عقدت في ضوء المصالح الإستراتيجية الأمريكية ؛ وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة هي التي تمسك زمام الإدارة والإشراف بيدها . ولو جمعنا كل الاتفاقيات العسكرية التي عقدتها الولايات المتحدة مع تركيا أو غيرها ، فسنجد أن أسسها متشابهة وتعتمد في جوهرها على بناء الإستراتيجيات الدفاعية أولاً ، ثم تكون بعدها الاتفاقيات الثنائية أو المعاهدات التي تتخذ أشكالاً أخرى . وعند قراءة نصوص هذه الاتفاقيات قراءة دقيقة ومتأنية ، نرى أنها تؤكد على هذه الحقيقة ، وأنها تصب أولاً وآخراً في مصلحة الولايات المتحدة .
2. على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات شكل منعطفا تاريخيا ونقطة تحول ليس في العلاقات التركية الأمريكية فحسب بل في العلاقات الدولية عموما، فإن ما جرى على صعيد العلاقات الثنائية بين الطرفين هو إعادة تقويم كل طرف لعلاقاته مع الآخر في ضوء الاعتبارات والظروف الدولية الجديدة التي تشكلت بعد الحرب الباردة. وهكذا عدت الولايات المتحدة علاقاتها مع تركيا بأنها "علاقات استراتيجية" في ضوء ما يفرضه دور تركيا الجديد من أهمية في مرحلة باتت معها المصالح الأمريكية أكثر عمقا وتوسعا بحكم كونها القطب الوحيد في العالم دون منافس. ومن المنظور نفسه، أدركت تركيا أن دورها الإقليمي والدولي بعد الحرب الباردة بات أكثر أهمية من ذي قبل، خصوصا بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة، في إطار المصالح الجديدة التي ينبغي على تركيا الحرص عليها من خلال تلك العلاقات.
3. شكل التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات محورا مهما من محاور "علاقاتهما الاستراتيجية" وعاملا فاعلا في تعميق هذه العلاقة. الهدف الأمريكي من ذلك التعاون كان متطابقا مع الهدف التركي الذي تمثل في تلبية حاجات تركيا المتزايدة من الدعم العسكري لتحديث الجيش التركي فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات العسكرية ليكون بمستوى

(79) "واشنطن تعارض مهاجمة تركيا للمتمردين الأكراد في العراق"، موقع قناة الجزيرة الفضائية، 13 نيسان 2007:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/396088DC-1E78-4C07-B7F6-0D1A719ABD5B.htm

الدور الذي تقوم به تركيا في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المناطق التي تستطيع تركيا أن تؤثر فيها كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز وبحر قزوين.

4. على الرغم من أن هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 مثلت تحدياً حقيقياً للقوة العظمى في العالم، فإنها شكلت في القوت نفسه انطلاقة جدية للولايات المتحدة في تبني استراتيجية جديدة في مواجهة ما وصفته بـ"الإرهاب الدولي". والمتتبع الدقيق للسياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة يرى أن الولايات المتحدة هي التي تصنع أعدائها وفق تصوراتها وسياساته التدخلية، وبالتالي فهي التي تتبنى السياسات والاستراتيجيات المناسبة لذلك العدو من خلال تشغيل ماكناتها الاعلامية والاقتصادية والعسكرية، لتسويغ حروبها المعلنة وغير المعلنة في العالم. وهكذا فقد تم استبدال عدو الأمس (الاتحاد السوفييتي السابق) بعدو جديد هو (الإرهاب الدولي) وهو عدو يخدم مصالحها الاستراتيجية في كل مكان وزمان باعتبار أنه ليس محدداً في مكان ولا مؤطراً في زمان وليست هناك مجموعة محددة تمثله، ولا تعريف أو مفهوم دولي واضح ومحدد يعرفه ويفسره، وبالتالي فإن الباب مفتوح على مصراعيه أمام الولايات المتحدة في أن تفعل ما تشاء وتحارب من تريد، وتتدخل أينما وكيفما ترغب تحت مسمى محاربة "الإرهاب".

5. فيما يتلق بموقف تركيا من الحرب ضد العراق عام 2003 فقد تقاطعت المصالح التركية مع المصالح الأمريكية في هذه القضية خلال هذه المرحلة؛ فالولايات المتحدة عدت هذه الحرب مرحلة ثانية من السيناريو الأمريكي فيما وصفه الامريكيون بمحاربة دول "محور الشر" أو "الداعمة للإرهاب"، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية، فيما رأت تركيا أن هذه الحرب ليست كالحرب على العراق عام 1991، ولا تشبه الحرب على أفغانستان عام 2001 ولا تحمل شرعيتها ولا مسوغاتها القانونية التي يحددها مجلس الأمن الدولي كما فعل قبيل الحرب على أفغانستان، فضلاً عن أن الولايات المتحدة ذهبت بنفسها إلى الحرب دون حلفائها الأوروبيين، والأهم من ذلك كله أن تركيا هي أكثر دولة عانت اقتصادياً من حرب الخليج الثانية عام 1991، وما تبعها من الحصار على العراق طوال عقد التسعينيات من القرن الماضي، علاوة على ما ستجلبه هذه الحرب من مشكلات أمنية لتركيا هي في غنى عنها في هذه المرحلة.

6. شكلت القضية العراقية ومشكلة حزب العمال الكردستاني خلال المدة التي تلت احتلال العراق (2003-2008) العوامل الرئيسة التي سببت توترا كبيراً في العلاقات التركية-الامريكية وأثرت سلبا في تعاونهما الامني والعسكري، كما شكل الاتفاق الامني الاستراتيجي بين الطرفين عام 2006 نقطة تحول استراتيجية بين الدولتين لتوثيق علاقتهما امنيا وعسكرياً فيما بعد وتنسيق جهودهما لمعالجة الملفات الامنية الشائكة بينهما.